

البتكوين

نظام الدفع الإلكتروني (الند للند)

وحكمه في الشريعة الإسلامية

تأليف

مثنى وعدالله يونس النعيمي

البتكوين

نظام الدفع الإلكتروني (الند للند)

وحُكمه في الشريعة الإسلامية

تأليف
مثنى وعدالله يونس النعيمي
مُدرس فقه المعاملات المالية المساعد
(غفر الله له ولوالديه)

1439هـ 2018م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

يعتبر البتكوين واحدة من النوازل الفقهية التي أوجدتها التعاملات المالية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص، وعلى الرغم من أن هذه العملة الالكترونية قد ظهرت إلى الوجود منذ عام 2009 لكن لم أجد لحد هذه اللحظة من تصدى لبيان ماهيتها وتعدينها وتداولها وبيان موقف الشريعة الإسلامية منها، فكان لزاماً أن أوجز في هذه الدراسة شيئاً عن بعض مما يتعلق بها وطريقة التعامل بها، وانتهاءً بفتاوى المختصين من من أهل العلم.

إن وفقت فبفضل الله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وكل قول يخالف الشريعة فلا يؤخذ به.

غفر الله لنا الزلل وألهمنا سواء السبيل

وكتبه

مثنى وعد الله يونس النعيمي

8 رمضان 1439 هجري

العراق - الموصل



توطئة

بُعِثَ النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بنقود الروم والفرس من الدنانير والدراهم¹، وكانوا يتعاملون بها وزناً، هكذا نقل ابن خلدون حيث قال:

(وكانوا يتعاملون بالذهب والفضة وزناً، وكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يردونها في معاملاتهم إلى الوزن، ويتصارفون بها بينهم، إلى أن تفاحش الغش في الدنانير والدراهم)².

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم التعامل بالدنانير والدراهم وزناً على نحو ما سلف، فكانت الزكاة والجزية والبيوع في عهده صلى الله عليه وسلم تتم بهذه النقود وزناً، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم

عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه):

(لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً سواء بسواء)³.

وتوفي النبي والحال على ذلك، وفي عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) بدأ التفكير في تغيير تلك النقود الوافدة عليهم من بلاد الفرس والروم، فأضاف عمر في سنة 18هـ نقوشاً إسلامية على النقود المعمول بها، فأضاف على بعضها اسمه كما أضاف على بعضها ” الحمد لله ” أو ” محمد رسول الله ” أو ” بسم الله ” أو ” بسم الله ربي ”.

¹ أ. د. علي غازي، النقود في الإسلام، مقال منشور على الانترنت.

² المقدمة، ط. البهية المصرية ص 227

³ رواه مسلم، باب الربا، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، المجلد الرابع، ج 11، ص 11 رقم 1584، ط.

مؤسسة مناهل العرفان بيروت



وقد فكر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يوماً في أن يجعل النقود من جلود الإبل فقد روي عن الحسن قوله ” ولقد كان عمر بن الخطاب قال: هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقيل له: إذاً لا بعير، فأمسك “¹ وقد نقش عثمان بن عفان (رضي الله عنه) على بعض النقود في عصره ” الله أكبر “².

وفي سنة ست وسبعين من الهجرة³، وفي عهد عبد الملك بن مروان (65 – 86 هـ) قام بضرب الدنانير والدراهم الإسلامية، وكتب إلى الحجاج بن يوسف الثقفي أن ” اضربها قبلك “، فقام الحجاج بضربها، وكان وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطاً.⁴ وهكذا حكى سعيد بن المسيب (رضي الله عنه) ” إن أول من ضرب المنقوشة عبد الملك بن مروان، وكانت الدنانير تَرْدُ رومية والدراهم كسروية ” وقيل كان نقشها ” الله أحد الله الصمد ” فسميت المكروهة لكراهة حملها من الجنب ونحوه⁵.

وكانت ولاية ضرب النقود منذ ذلك الحين للدولة فقط، وأصدر الحجاج بن يوسف أمراً يمنع الناس من ضرب الدراهم⁶ حتى قال أحمد بن حنبل (رحمه الله) في رواية جعفر بن محمد (لا

¹ أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة القسم الثالث ص 569

² حسان على حلاق تعريب النقود والدواوين، دار الكتاب المصري، ط. ثانية 1986 م ص 24

³ وقيل سنة تسع وسبعين من الهجرة.

⁴ تقي الدين علي بن أحمد المقرئ، النقود الإسلامية، ط. خامسة، المكتبة الحيدرية 1387 هـ ص 10، و أبو يعلى

محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى 458 هـ، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، دار الكتب

العلمية بيروت، ص 174 وما بعدها وهامش ص 175، 176، 177، 178

⁵ الأحكام السلطانية السابق ص 180

⁶ تقي الدين علي بن أحمد المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار الهلال 1990 م ص 96



يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رُحِّص لهم ركبوا العظام¹.

تاريخ النقود والفرق بين العملات الالكترونية وبين النقود الالكترونية والنقود:

النقود الورقية هي آخر أشكال الوسائل التي انتشرت بين الناس لتبادل السلع والخدمات، ومقياساً للقيمة، وقد وصلت النقود إلى صورتها الحالية (نقود ورقية) بعد أن كان التعامل في بداية البشرية عن طريق تبادل السلع بعضها ببعض مقايضة، فمن يحتاج إلى القمح ويملك الحديد فإنه يستبدله به وهكذا، إلا أن هذه الطريقة لم تعد تواكب حاجة الناس، فليس كل السلع مرغوبة بحيث تجد رواجاً عند التبادل، ولم يكن هناك ما يحدد قيمة السلع، فاحتاج الناس على إيجاد واسطة تحدد قيمة الأشياء، وتكون وسيلة لتبادل السلع بحسب القيمة، واختاروا في بداية الأمر سلعة من السلع بحسب ظروف المجتمع، فالشاة في بعض المجتمعات في التاريخ كانت معياراً للقيمة، في أماكن وأزمنة أخرى انتشر التعامل بالصدف البحري والأحجار، ثم ظهرت بعد ذلك النقود المعدنية من الحديد أو النحاس أو الرصاص، وأشهر ما انتشر في العالم من النقود هي العملات المسكوكة من الذهب والفضة رواجاً لقرون طويلة². ثم لما كثرت التعاملات التجارية وازداد الطلب على السلع بإزدياد الناس وانتشار التعامل حول العالم بظهور وسائل النقل التي باتت أسرع مما كانت موجودة احتاج الناس إلى إيجاد وسيلة أخف في الحمل وأسرع في النقل وآمن من التعرض للسرقة من الذهب والفضة، فظهرت العملات الورقية التي كانت في بدايتها تستند إلى غطاء من العملة المعدنية الذهبية أو الفضية، ثم طغت تعاملات الناس بالعملة الورقية حتى اندثر اعتبار الغطاء الذهبي أو الفضي لها، وساعد في ذلك عوامل الحروب العالمية والسياسات الدولة، فأصبحت الدول تلزم رعاياها بالتعامل بالنقد الورقي وبقبوله كمعيار للقيمة ووسيلة لتبادل المنافع والسلع.

¹ الأحكام السلطانية، السابق، ص 181

² فقه البيع والاستيثاق أ.د. على السالوس (ص) 1044 - 1043، تاريخ النقود فيكتور مورجان من ص 9 إلى ص 34، أحكام الصرف وتطبيقاته المعاصرة د. عباس الباز ص 139.



ثم لما دخلت شبكة الانترنت في حياة الناس وتعاملاتهم عن بُعد تطور معها واقع تجاري جديد يوجب إيجاد وسيلة جديدة للمعاملات التجارية تواكب هذا التطور التقني الهائل في طريقة نقل المعلومات وسرعتها، فظهرت التجارة الإلكترونية وصارت ساحة التعامل التجاري بدلاً من التعامل على أرض الواقع، ونظراً لأن هذه التعاملات تتم عن بعد فلا بد من إيجاد بديل للنقود الورقية التي تتطلب حضوراً حقيقياً بين المتعاقدين، فنشأت صور النقود الإلكترونية التي بدأت في حقيقة الأمر تغطي في التعاملات على النقود الورقية كما هو واقعنا اليوم.

و النقود الالكترونية مرت بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: النقود الورقية التي تحملها وسائط الكترونية مثل النقد الموجود في بطاقة الائتمان والبطاقة مسبقة الدفع، وبطاقة الصرف التي يصرفها البنك لتمكين العميل من السحب من حسابة الجاري عبر أجهزة الصرف الآلي، وكذلك الشيكات الالكترونية وما شابه ذلك، ويمثلها الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك وبطاقة الائتمان المقدمة من الشركات العالمية " فيزا - ماستر كارد - اميركيان اكسبرس وغيرها ¹.

المرحلة الثانية: النقود الالكترونية التي قامت بإنتاجها مؤسسات مالية معتمدة في دولها، وتحملت مسؤولية تسميتها وتحديد قيمتها وإنشاء القوانين الخاصة التي تتعلق بها بما يتوافق مع القوانين المالية للدولة، ولها وسائط تحملها من بطاقات ممغنطة أو أجهزة تخزين الكترونية، وتقوم المؤسسات المالية المنتجة لها بالتحكم فيها وفي مراقبتها وفي العمليات التي تتم من خلالها .

¹ الشيك الالكتروني والنقود الرقمية د .نبيل صلاح محمود العربي 71/1



و قد عرّف الارشاد الأوروبي رقم 200/46 الصادر في 2000/9/18 م النقود الالكترونية بأنها: قيمة نقدية منتجة من المصدر، وتحتوي على النقود الالكترونية على الخصائص التالية:

أنها تخزن على وسيط الكتروني، وتمثل ايداعاً مالياً بحيث لا تكون قيمتها أقل من القيمة المودعة وتكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة¹ ويمثلها من الشركات العالمية: شركة paypal وشركة . cashU

المرحلة الثالثة: العملات الالكترونية التي يتم انتاجها بواسطة برمجية الكترونية دون تدخل بشري وهذا النوع من العملات هو محل البحث ولعل أكبر ما يمثلها في العصر الحاضر أول عملة الكترونية يتم انتاجها بهذه الطريقة والتي تسمى bitcoin .

كانت بداية ذكر البتكوين كانت في بحث أصدره تقني مجهول اسمه ساتوشي ناكاموتي عن العملات المشفرة ناقش هذا البحث عنصر الأمان في البتكوين وأنه اكتشف طريقة لتجاوز مسألة الغش وما يتعلق بالموثوقية ثم استمر هو ومجتمع المطورين بالعمل على البتكوين.

تم طرح البتكوين للتداول عام 2009 بقيمة 0.0001 دولار وقد ارتفع في منتصف عام 2011 الى 35 دولار وفي بداية عام 2017 وصل الى 1000 دولار ثم أصبح 4000 دولار بتاريخ 2017/7/4 ولعل أبرز اسباب هذا لتصاعد المضاربات في هذه العملة وإعتماد بعض الدول لها بشكل رسمي كألمانيا واليابان وأقرته كطريقة للدفع مثل تحصيل الضرائب على التداول ولها مصالح في ذلك متمثلة في السيطرة او محاولة السيطرة على

¹ مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها أ.د. محمود أحمد الشرقاوي 29/1 الشيك الالكتروني والنقود الرقمية د .نبيل صلاح محمود العربي 71/1



تداول مثل هذه العملات وكذلك تزايد تعامل قطاعات معينة بها، كخطوط الطيران إضافة الى انتشار الأجهزة التي تقوم بتحويل العملات الورقية كالدولار بالعملات الافتراضية (البتكوين) إضافة الى امكانية شراء البتكوين من بعض المواقع على الشبكة.

و بعد مرور النقود بمراحل التطور المختلفة يمكن القول أن النقود الورقية باتت في عصرنا الحالي على ثلاثة أنواع:

1. النقود النائية:

وهي صكوك تصدرها الدولة بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب أو الفضة — والغالب أن يكون ذهباً — ويكتب عليها تعهداً من الدولة بدفع مبلغ لحامل الورقة يساوي قيمتها المعدنية (قيمة غطائها) عند الطلب.

2. النقود الوثيقة:

هي نقود غير مغطاة بالكامل، بمعنى أن الدولة لا تقوم بقيمتها كاملة من المعدن المعتمد غطاءً للنقود، بل تغطيها تغطية جزئية، وقد سميت ” نقوداً وثيقة ” لأنها تستمد الثقة فيها من الثقة في الدولة المصدرة، إذ إن الغطاء الجزئي لها يضعف قيمتها، ولكنها تستمد قوتها من الثقة في الدولة المصدرة.



3. النقود الإلزامية:

وهي نقود ورقية كالجنيه والريال والدينار يقوم بإصدارها البنك المركزي في الدولة، وتستمد قوتها من القانون والقبول العام لها من قِبَل الأفراد في التعامل بها، ويدخل ضمنها العملات المساعدة كالعشرة قروش أو الهللة ونحو ذلك¹.

فهي نقود قانونية، ليست لها قيمة في ذاتها، لأن قيمتها النقدية (المرقومة عليها) تتجاوز بكثير جدا المادة المصنوعة منها كسلعة، وإنما تستمد قوتها وقدرتها على تسوية الديون والإبراء منها من القانون الذي فرضها عملة للدولة.

وهي نقود نهائية، بمعنى أنها لا تتحول إلى ذهب كما كان في السابق، فلا يجوز لحاملها تقديمها إلى المصرف المركزي لتحويلها إلى ذهب، فقد أصبح تعهد الدولة بدفع قيمتها من الذهب مجرد أثر تاريخي فقط، وذلك بعد أن تقرر في مؤتمر جامايكا عام 1976م لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، بحيث ألغي في هذا المؤتمر السعر الرسمي للذهب، ونزعت عنه الصفة النقدية، وعومل كأى سلعة، وحظر عليه أي ترتيبات في سعر الصرف².

و في عصرنا الحالي تعددت النقود وتنوعت أشكالها بين نقود " تقليدية " و " نقود الكترونية " و " وسائل الدفع الإلكتروني " واختلفت بدءاً من بطاقات الماستر كارد وفيزا كارد وانتهاءً بالعملات الافتراضية كالبتكوين.

فمع ظهور البتكوين وتدافع الناس الى التعامل به ابتغاء الثراء والربح السريع كان لا بد من وقفات مع التعامل مع هذه العملة.

¹ النقود الائتمانية، إبراهيم بن صالح العمر، ص38

² المرجع السابق، ص35



تعاملت البشرية بالمقايضة وبالذهب والفضة والدينار والدرهم ثم بالعملة الورقية ثم بالعملة الرقمية (الرصيد الرقمي) ثم ظهرت العملة الافتراضية ومنها البتكوين، والمعروف لدى أغلب الاقتصاديين أن للعملة ثلاثة شروط متى ما توفرت اعتبرت عملة:

1. أن تكون مقبولة للتبادل بحيث يقبل البائع أن يأخذه مقابل البضاعة التي تؤخذ منه.
2. أن يكون مقياس يمكن تحديد قيمة السلعة من خلاله.
3. أن يكون مستودعاً للثروة.

ومما لا شك فيه أن العملات الافتراضية ليست عينية كالذهب والفضة وليس لديها اعتماد حكومي كالأوراق النقدية فلا يصدرها مصرف حكومي مركزي ولا تتحكم فيها البنوك حيث تركز على كسر المركزية وإلغاء البنوك كوسيط بين البائع والمشتري ويديرها مستخدموها بحيث تحقق مبدأ الند-لند.

و يعدها متداولوها مفخرة لأهل الأرض وأنهم أصبحوا الآن ينتجون عملتهم بأنفسهم.

مفهوم العملات الالكترونية:

- مفهوم العُملة في اللغة: هي - بضم العين - رزق العامل وأجر العمل¹.
و تُطلق العُملة على النقود، وجمعها عُملات، لأنها تعطى أجرة على العمل².

أما العملة في الاصطلاح: فهي تدور على تعريفات في اصطلاح الاقتصاديين المعاصر على أنها " وحدة التبادل التجاري التي توجد بها الدول قبولاً عاماً للدفع في السلع والخدمات³.

¹ مختار الصحاح (ص ٢) 18، لسان العرب 4 / 11 (٧) 6، القاموس المحيط (ص 1036 .

² معجم اللغة العربية المعاصرة (1٢ / ٥٥٥) ، القاموس الفقهي (ص ٢6٢) معجم لغة الفقهاء (ص ٢٢) .

³ مقدمة في النقود والبنوك د . محمد زكي شافعي (ص 20)



مفهوم العملات الالكترونية باعتبارها لقباً لموضوع البحث:

هي وحدة التبادل التجاري التي لا تتواجد إلا بالهيئة الإلكترونية، وهي مُشفرة غير مركزية تعمل بنظام الند للند، يتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء، عبر الوسائط الالكترونية فقط مثل الحواسيب والأجهزة الذكية – كأجهزة الموبايل والتابلت وغيرها – لشراء سلع عينية أو منافع مختلفة¹.

و هنا نطرح تساؤل: ممّ يتكون البتكوين ؟

يتكون البتكوين من عنوان رقمي مربوط بمحفظة الكترونية وكل بتكوين مقسم الى 100 مليون ساتوشي وعند شرائك بالبتكوين فإنك ستحول البتكوين إلى محفظة البائع بضغطة زر، المحفظة هي تطبيق الكتروني وعندما يريد أن شخص تحويل قيمة معينة من البتكوين إلى شخص آخر فإنه يستخدم ما يعرف بالتوقيع الرقمي وهذا التوقيع يحتوي على ثلاثة أمور²:

أولاً: رسالة التحويل.

ثانياً: الرقم الخاص بالبتكوين.

ثالثاً: العنوان المعلن للشخص الذي سيستلم البتكوين.

و عند تحويل البتكوين من شخص إلى آخر فإن البتكوين ينتقل إلى شبكة البتكوين ويدخل في عملية التأكد ويتم حفظه في سلسلة البلوكات.

¹ www.techopedia.com/definition/6702/digital-currency

² www.bitcoin.org/ar/faq#what-is-bitcoin



- لابد من الإشارة الى أن وحدة العملة الواحدة تسمى بتكوين تطلق على ثلاثة أمور:
1. وحدة العملة ويرمز لها في الأسواق المالية بـ **btc**، وتتجزأ إلى وحدات أقل: **mBTC** (ميلي بتكوين) وتساوي **0.001** جزءاً من عملة البتكوين.
 - uBTC** (مايكروبتكوين) وتساوي **0.000001** جزءاً من عملة البتكوين.
 - Satoshi** (ساتوشي) وتساوي **0.00000001** جزءاً من عملة البتكوين.

الفرق بين العملة الالكترونية والنقود الورقية:

1. الوجود الفيزيائي: " فالنقود الورقية محسوسة، مصنوعة من أوراق ومواد أخرى، بينما العملات الالكترونية ليست محسوسة، بل هي عملة افتراضية بالكامل، مجرد أرقام تظهرها المحافظ الالكترونية الخاصة بها، وتكون مُضمنةً في عملية التحويل فتزيد الأرقام في محفظة المستقبل، وتنقص من محفظة المرسل.

2. الإنتاج: فالنقود الورقية تقوم الجهات المعنية في الدولة " كالبنك المركزي " بمهمة إنتاجها وطرحها في المراكز المالية، ونشرها بين الناس، بينما العملات تم إنتاجها برمجياً بواسطة مبرمجين أو أفراد عاديين بواسطة " تعدين " العملة الالكترونية، وهم لا يتبعون أي جهة حكومية أو خاصة.

3. التحكم: يتم التحكم بالنقود الورقية عن طريق الدولة التي أنتجتها، فهي المسيطرة على طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها وسعر صرفها، ومراقبة حركتها في السوق، والعملات الالكترونية بخلاف ذلك، فلا توجد هيئة مركزية تتحكم بها، وإنما يتم التعامل بها عن طريق طرفين " الند - لند "، أو المستقبل والمرسل، دون تدخل وسيط متحكم.



وهنا نطرح تساؤل: هل البتكوين نقدٌ سلعي، أم نقدٌ ائتماني، أم حقٌ مالي، أم سلعة أم منفعة؟

والغرض من السؤال ما يأتي - يفرق الاقتصاديون بين نوعين من العملات: الأول: النقود السلعية، وهي ما له قيمة ذاتية كالنقود الذهبية والفضية والنحاسية وغير ذلك مما له قيمة في ذاته **intrinsic value** ومن ذلك النقود الذهبية، والنقود الورقية النائبة أو المغطاة أي القابلة للاستبدال بالذهب. والثاني: النقود الائتمانية، وهي التي لا قيمة لها في ذاتها، وتستمد قيمتها التبادلية من اعتماد الحكومة لها، وثقة المجتمع فيها، ومنها النقود الورقية والائتمانية المعاصرة. والخاصية المميزة للنقد اتصافه بالسيولة التامة، فهو يبرئ الذمم ويوفي بالأثمان بطريقة نهائية وفي ضوء ما سبق يثار ما يأتي: هل البتكوين عملة بغطاء من أي نوع (سلعة أو منفعة أو حق مالي)؟ هل البتكوين ذات قيمة أو منفعة ذاتية خلافا لقيمتها أو منفعتها التبادلية؟ وهل يمكن اعتبار تكاليف التنقيب¹ mining المرتفعة جزءاً من قيمتها الذاتية، وربما يقودنا هذا إلى تساؤل آخر، ما المقصود بالتعدين فيما يتعلق بالبتكوين! وهل إصدار البتكوين ذو جدوى اقتصادية!

التنقيب عن البتكوين يستهلك الطاقة، كما إن انبعاثاته الكربونية آخذة بالتصاعد، نشرت هذه المقالة سابقاً في مجلة جريس (Grist) ضمن جهود مكتب التعاون المناخي ونصّها: "إن كنت تفكر مثلي فأنت على الأرجح لا تعير اهتماماً لظاهرة البتكوين التي بدأت منذ سنوات، ربما لأنها تبدو معقدة جداً أو يصب الحصول على واحدة منها أو ربما لأنها عملة متحررة من كافة أشكال القيود، أما إن كان لديك أي اهتمام بمستقبل ما يتجه إليها العالم ما بعد عصر الوقود الأحفوري فيتوجب على كلانا أن نبدأ بتركيز اهتمامنا على هذا الأمر الآن. تجاوزت قيمة البتكوين الواحد في الأسبوع الماضي حاجز الـ 10,000 دولار للمرة الأولى، وما بعد

¹ تترجم كلمة mining إلى "التنقيب" أو "التعدين" وكلاهما بمعنى واحد. وهو استخدام مجازي بالمقارنة بالتنقيب عن المعادن واستخراجها من باطن الأرض.



عطلة نهاية الأسبوع بلغت قيمة البتكوين 12,000 دولار تقريبا، أما قيمة البتكوين في بداية هذه السنة فكان اقل من 1,000 دولار. ولو افترضنا انك اشتريت عملات بتكوين المشفرة بمبلغ دولار 100 في عام 2011، فان استثمارك هذا ستبلغ قيمته 4 ملايين دولار أمريكي اليوم، حيث يعج الانترنت بالعديد من القصص عن أشخاص قاموا بدعوة أصدقائهم على وجبة غداء قبل سنوات قليلة وسددوا ثمن تلك الوجبة بعملة البتكوين من باب حب التكنولوجيا والحداثة ولكنهم أدركوا الآن أنهم لو سددوا ثمن الوجبة نقدا واحتفظوا بعملتهم الرقمية لكانوا الآن يملكون من المال ما يكفي لشراء منزل

! ان هكذا ارتفاع جنوبي بقيمة هذه العملة الرقمية يعد مثار لتساؤلات عديدة من، دون شك، خصوصا إذا علمنا ان الهدف من إنشاء عملة البتكوين هذه لم يكن لجعلها أداة استثمار، حيث إن مخترعيها كانوا يأملون من اختراعهم هذا جعلها بديل للنقود بحد ذاتها، بوصفها وسيلة غير مركزية وآمنة ومجهولة لنقل وتحويل القيمة بين الناس. ولكن ما غاب عن حساب مخترعي هذه العملة هو كمية الطاقة التي تستهلكها شبكات الحاسوب بسبب البتكوين يوم ما، وببساطة فان البتكوين تتسبب في إبطاء الجهود المبذولة في عملية التحول السريعة بعيدا عن استخدام الوقود الاحفوري، لابل ان هذا هو رأس الجبل الجليدي للمشكلة التي سببتها عملة البتكوين، ففي ظل تأثيراتها السلبية المتنامية على المناخ فألها تعد الان تطور خبيث لا بل انها أسوأ من ذلك بكثير. توفر العملات المشفرة كالبتكوين خدمات فريدة مثل اجراء صفقات مالية من دون الحاجة لإصدار الحكومة للعملات النقدية او من دون الحاجة للمصارف للقيام بعمليات الدفع. حيث يسمي ديريك تومبسون (Derek

Thompson)، في مقاله المنشور في مجلة الأطلسي (The Atlantic) عملة البتكوين "بالتقنية المتكررة والتحويلية تماما" التي من الممكن أن يُبنى عليها الاقتصاد بالكامل - حيث ألها المكافئ للنقود في عالم الانترنت، لا بل ان بعضهم قد توقع ان تجرد البتكوين الدولار من قيمته يوما ما. بيد ان ارتفاع البتكوين هذا يجري في لحظة حرجة من التاريخ حيث ان



البشرية لاتزال متأخرة عقود في سعيها لمواجهة التغير المناخي مما يحتم تقييم كل حركة في هذا العصر وفق تأثيرها الفعلي على المناخ وهو الاختبار الذي لا تزال تثبت فيه البتكوين فشلها بصورة متزايدة .

إن التعاملات المالية الرقمية تأتي متوافقة مع السعر الفعلي (الحقيقي) في عالمنا، حيث خلق النمو الهائل للعملة المشفرة طلبا مضاعفا للطاقة الحاسوبية. وينتج عن النمو المتزايد لعملة البتكوين مشاكل رياضية متزايد يتوجب على الحواسيب حلها من اجل تكوين المزيد من عملات بتكوين، وهي العملية التي تعرف بعملية (التنقيب)، وهي طريقة مصممة لغرض التحكم بتزويد العملة .تتطلب عملية تحويل كل عملة بتكوين واحدة اليوم نفس قدر كمية الطاقة المستخدمة لتزويد تسعة منازل في الولايات المتحدة ليوم واحد، كما ان المنقبين عن البتكوين لا يزالون مستمرين بتركيب المزيد من الحواسيب الأكثر سرعة، حيث إن إجمالي الطاقة الحاسوبية المستخدمة في التنقيب عن البتكوين في يومنا هذا أكبر ب 100,000 مرة من قدرة أسرع 500 حاسوب خارق في العالم مجتمعة .يعد إجمالي الطاقة المستخدمة في أجهزة هذه الشبكات كبير جدا حيث يقدر ب 31 تيراوات/ساعة سنويا، وهي الطاقة التي يستهلكها أكثر من 150 بلد صغير سنويا، لا بل ان هذه الشبكة المتعطشة للطاقة الكهربائية تزداد استخدامها للطاقة كل يوم بمقدار 450 جيجاوات/بالساعة اي نفس كمية الطاقة التي تستهلكها دولة هايتي في سنة كاملة .تعرف أكثر على البتكوين ان هكذا استهلاك للكهرباء، بسبب التنقيب عن البتكوين، يتسبب بسحب الطاقة الكهربائية من الشبكة الكهربائية في كل انحاء العالم حيث، ان هذه الطاقة بدل ان تذهب للسيارات التي تعمل على الكهرباء أو لإنارة البيوت تتحول عوضا عن ذلك الى مزارع التنقيب عن البتكوين. ومثال على ذلك ما يحدث في فنزويلا حيث تسبب التضخم الهائل والكهرباء المدعومة حكوميا الى ازدهار سوق البتكوين، حيث يتسبب ذلك في انقطاع الكهرباء في كافة أنحاء البلد بصورة متكررة، ومن الجدير بالذكر ان أضخم مزارع التنقيب عن البتكوين توجد في الصين حيث انهم يستخدمون طاقة السدود الكهرومائية التي تعد من أرخص مصادر توليد الطاقة النظيفة



الخالية من الكربون. ويذكر ان أحد مستخدمي سيارات تيسلا (Tesla) العاملة على الطاقة الكهربائية حاول ان يجري عملية تنقيب عن البتكوين في سيارته مستفيدا من الكهربائية المجانية التي توفرها محطات الشحن الكهربائية العامة. من المتوقع في غضون أشهر من الان، وبالنظر لنسبة النمو الهائلة في عملة البتكوين فان الطاقة الكهربائية المطلوبة لتشغيل شبكات العملة المشفرة ستتجاوز حدود المتوفر مما يتطلب انشاء محطات توليد جديدة. وفي ظل الوعي بمشاكل المناخ والسباق الجاري لاستبدال الوقود الاحفوري بمصادر طاقة متجددة، الا ان الضغط على الشبكة الكهربائية يعني المزيد من المنشآت العاملة بالتكنولوجيا الغير نظيفة، اذ تحتاج شبكة التنقيب عن البتكوين بحلول شهر تموز من عام 2011 الى طاقة كهربائية تفوق ما تحتاجه الولايات المتحدة من كهرباء، وبحلول شباط من عام 2020 ستستهلك هذه الشبكة كهرباء أكثر من الكهرباء الذي يستهلكه العالم بأجمعه في اليوم¹.

¹ أ.ياسر منهل، مقال مترجم عن البتكوين.



مفهوم العملات الالكترونية:

توصف العملات الالكترونية بأنها عملات وهمية افتراضية، تتكون من أكواد رقمية قابلة للتخزين على الأقراص الصلبة أو شبكة الانترنت وتخضع قيمتها للعرض والطلب، كما يصعب تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها أو حتى معرفة مالكي هذه العملات. وتختلف العملات الالكترونية عن وسائل الدفع العادية مثل " باي بال " وبطاقات الائتمان في عدم وجود وسيط لتحويل المعاملات مثل المؤسسات المصرفية، وعدم وجود سلطة عليا تختص بمراقبة المعاملات المالية ممثلة في البنوك المركزية، إذ تعتمد على شبكات التفاعل الند - للند مما يؤدي لعدم وجود طرف ثالث لمراقبة المعاملات المالية.

دوافع انتشار العملات الالكترونية:

تتمثل أهم أسباب استخدام العملات الالكترونية في عدم وجود أي وسطاء أو أطراف ثالثة للتحقق من مصداقية الصفقات، مما يجعل المعاملات سريعة، كما توفر العملات الرقمية مثل بتكوين بديلاً أرخص وأسرع بكثير في المعاملات النقدية، خاصة بالنسبة الى الشركات او المستهلكين الذين يقومون بنقل الأموال عبر الحدود او لمتاجر التجزئة التي تقوم بقبول المدفوعات من الزبائن عبر الانترنت، علاوة على ذلك يمكن القيام بالمعاملات بسهولة من قبل أي شخص لديه هاتف جوال او متصل بشبكة الانترنت، بالإضافة إلى ذلك فإن رسوم المعاملات ضئيلة بالمقارنة مع رسوم معاملات بطاقات الائتمان، ويرى العديد من الخبراء أن استخدام العملات الرقمية للمعاملات يقلل من المخاطر المرتبطة بطرق الدفع عبر الانترنت التقليدية التي من المحتمل ان تستعمل من قبل " الهاكرز " لكشف البيانات الشخصية او تفاصيل الحسابات المصرفية ¹.

¹ Campbell Harvey , Eric Tymoigne, Do Cryptocurrencies Such as Bitcoin Have a Future?, **The Wall Street Journal**, March



خصائص البتكوين:

يتميز البتكوين بعدة خصائص تجعل منها مجالاً لأهتمام الجميع، ومن بين تلك الخصائص:

1. إخفاء هوية المستخدم:

يتيح التعامل عبر العملة الافتراضية ببتكوين إخفاء الهوية، حيث لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخص المستخدم لإتمامها ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع والإفصاح عن أي بيانات او معلومات شخصية.

2. اتساع النطاق:

يتميز البتكوين بالقدرة على التعامل مع أي فرد في مختلف أنحاء العالم، حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان إلى أي مكان آخر بأي قيمة.

3. السرعة الفائقة في نقل الأموال:

من السمات المميزة للتعامل بالعملة الافتراضية ببتكوين: عنصر السرعة، حيث تتم العمليات الهائلة بين مختلف مناطق ودول العالم في مدة زمنية لا تتجاوز الثواني المعدودة.

3. التحكم وحماية الهوية والأموال

يملك مستخدمو البتكوين تحكماً كاملاً في معاملاتهم، لذا من المستحيل على التجار أن يفرضوا عنوة رسوماً غير معلن عنها أو غير مرغوب فيها، كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى، ومدفوعات البتكوين يمكن أن تتم دون دمج أو ربط المعلومات الشخصية

01, 2015, accessible at: <https://www.wsj.com/articles/do-cryptocurrencies-such-as-bitcoin-have-a-future-1425269375>.



بالمعاملة، وهذا يوفر حماية فائقة ضد سارقي الهويات، ومستخدمو البتكوين يمكنهم أيضاً حماية أموالهم من خلال النسخ الاحتياطي والتشفير¹.

4. انخفاض تكلفة الاستخدام:

تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال، حيث لا تمر تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية أو الجهات المالية الدولية والمحلية، وإنما تتم المعاملات مباشرة بين مستخدم وآخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة².

5. سهولة الاستخدام:

أياً كان النظام الذي يتم استخدامه، فهو سهل الاستخدام بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الحاسوب ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف المتصلة بشبكة الإنترنت.

6. صعوبة التعقب:

وهذه من أهم الميزات، حيث يصعب تعقب المعاملات أو اقتفاء أثرها بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة بالإضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل³.

¹ حسام الدين عطار، البتكوين: عملة افتراضية (آمنة) لغسل الأموال والأعمال المشبوهة، موقع ساسة بوست (14 سبتمبر 2015) على الرابط التالي: <http://www.sasapost.com/opinion/alpetkoan-virtual-currency/>

² Brittemira Abdi, "Future Currency: Is Bitcoin here to stay? A Case Study on the Cryptocurrency Bitcoin." (Unpublished Master Thesis.) Real Estate & Construction Management, Stockholm, 2014

³ حسن محمد، البتكوين و دورها في التمويل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2017.



الاعتراف الدولي بالعملات الافتراضية:

اتجهت العديد من الدول لمناقشة تقنين وضبط العملات الالكترونية ومحاولة دمجها في نظامها المصرفي بهدف السيطرة على التدفقات النقدية الافتراضية، وتجنب تأثيراتها السلبية على النظام المصرفي، ويركز مؤيدو تصحيح الوضع القانوني للعملات الالكترونية على ضرورة ضبط التقلبات السريعة لقيمتها ومنع استخدامها في تمويل الأنشطة غير القانونية، ومراقبة التعاملات المالية التي تتم من خلالها.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تصنف دائرة الإيرادات الداخلية العملات الافتراضية باعتبارها ممتلكات تخضع لضرائب الملكية وينبغي تسجيلها من جانب الأفراد، كما أن المكاسب والخسائر الناتجة عن تداول العملات الالكترونية تخضع لقوانين الضرائب في الولايات المتحدة بالإضافة الى ذلك يسمح النظام المصرفي الأمريكي للشركات والأفراد باستخدام بعض العملات المشفرة كوسيلة من وسائل الدفع¹.

و في السياق ذاته أنشأ الاتحاد الأوروبي منتدى لمناقشة تنظيم العملات الافتراضية، كما أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكماً بإعفاء التعاملات بالعملات الالكترونية من الضرائب على القيمة المضافة والمبيعات².

و تبنت بعض الدول الأوروبية سياسات متفاوتة في التعامل مع التعاملات الالكترونية، ففي بريطانيا على سبيل المثال، يتم التعامل مع البتكوين باعتبارها عملة أجنبية تفرض عليها

¹ Virtual Currency Guidance, **Internal Revenue Service**, March 25, 2014, accessible at: <https://www.irs.gov/pub/irsdrop/n-14-21.pdf>

² James Titcomb, Bitcoin Is Tax-free, European Court Rules, **The Telegraph**, October 22, 2015, accessible at: <http://bit.ly/1PLmnnr>



ضرائب مماثلة للضرائب على رؤوس الأموال، أما في بلجيكا فلا يوجد تشريع أو قواعد قانونية تنظم التعامل بالعملات الإلكترونية¹.

و في المقابل اتخذت بعض الدول إجراءات أكثر حدة فيما يتعلق بالعملات الإلكترونية من خلال فرض مستويات مختلفة من الحظر على تداولها، حيث حظرت روسيا تداول أو استخدام البيتكوين تماماً بسبب استخدامها في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال والجريمة المنظمة².

و على الرغم من أن الصين تعد أكبر سوق للعملات الإلكترونية في العالم، فإن الحكومة الصينية قامت بحظر التعامل بالبيتكوين في المؤسسات المصرفية والبنوك، كما قامت أيسلندا والإكوادور بوضع حظر على تداول البيتكوين لأسباب متعددة من بينها مخالفة البيتكوين لقوانين تداول العملات الأجنبية في هذه الدول، وسعي دولي أخرى لإصدار عملات الكترونية وطنية تسعى لحمايتها من منافسة البيتكوين³.

¹Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions, **U.S Library of Congress**, accessible at: <https://www.loc.gov/law/help/bitcoin-survey/>

² Russian Media Watchdog Blocks Bitcoin Sites, **RT International**, January 13, 2015, accessible at: <https://www.rt.com/news/222215-russia-bans-bitcoin-sites/>

³ Evander Smart, Top 10 Countries in Which Bitcoin Is Banned, **CryptoCoins News**, May 27, 2015, accessible at: <http://bit.ly/1FCPK5g>



و فيما يأتي موقف أبرز الدول والاتحادات من التعامل بالبتكوين:

الإتحاد الأوروبي:

لم يصدر الاتحاد الأوروبي أي تشريع محدد يتعلق بوضع البتكوين كعملة، ولكنه ذكر أن ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات لا تنطبق على التحويل بين العملة التقليدية (النقد الإلزامي) والبيتكوين.

ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات والضرائب الأخرى (مثل ضريبة الدخل) لا تزال تنطبق على المعاملات التي تتم باستخدام البيتكوين للسلع والخدمات.: الاتحاد الأوروبي¹ في أكتوبر 2015، قضت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي بأن "تبادل العملات التقليدية بوحدة العملة الافتراضية" بيتكوين "معفى من ضريبة القيمة المضافة" وأنه "يجب على الدول الأعضاء أن تعفي، في جملة أمور، المعاملات المتعلقة بالعملة، الأوراق النقدية والقطع النقدية المستخدمة في المناقصة القانونية"، مما يجعل بيتكوين عملة بدلا من كونها سلعة². ووفقا للقضاة، لا ينبغي فرض ضريبة لأن البيتكوين ينبغي أن يعامل كوسيلة للدفع³.

¹ Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions". *loc.gov*. The Law Library of Congress, Global Legal Research Center. 2014. اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2015.

² "The exchange of traditional currencies for units of the 'bitcoin' virtual currency is exempt from VAT" (PDF). Court of Justice of the European Union.

³ Bodoni, Stephanie; Thomson, Amy (22 October 2015). "EU's Top Court Rules That Bitcoin Exchange Is Tax-Free". *BloombergBusiness*. Bloomberg.



ووفقا للبنك المركزي الأوروبي، لا تنطبق قوانين القطاع المالي التقليدي على بيتكوين لأنه لا ينطوي على جهات فاعلة مالية تقليدية. غير أن آخرين في الاتحاد الأوروبي ذكروا أن القواعد الحالية يمكن توسيعها لتشمل بيتكوين وشركات بيتكوين.

يُصنف البنك المركزي الأوروبي بيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل. وفي يوليو / تموز 2014، نصحت السلطة المصرفية الأوروبية البنوك الأوروبية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعملات مثل بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي ..

في عام 2016، تم إرسال اقتراح البرلمان الأوروبي إلى المفوضية الأوروبية للنظر فيه والذي تضمن مقترح إنشاء لجنة عمل لمراقبة العملات الافتراضية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، وهو ما تم تمريره من قبل 542 صوتا مقابل 51 مع امتناع 11 عضوا عن التصويت قدمت المفوضية الأوروبية أيضا بشكل خاص اقتراحا "موازيا" يهدف إلى منع تقنيات التهرب الضريبي كما كشفت عنها

وثائق بنما. في عام 2017 تم الكشف عن أن الاقتراح يتطلب تبادلات العملة المشفرة والمحافظ المشفرة لتحديد النشاطات المشبوهة.

وفي عام 2013، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمجموعة السبع البيان التالي في المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تنطبق على الشركات المعنية بإرسال البيتكوين وعملات أخرى. "قد تواجه خدمات الدفع على الإنترنت التي تسمح بتمويل طرف ثالث من مصادر مجهولة خطر متزايد لغسل الأموال / تمويل الإرهاب". وخلصوا إلى أن ذلك قد يشكل "تحديات للبلدان في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومراقبته."



الجزائر:

في الجزائر، البيتكوين قانونية حاليا، ولكن وفقا لجريدة هافينغتون بوست، "نشرت أن الجزائر سوف تمنع البيتكوين في قانون المالية الجديد لعام 2018 (المادة 113 من القانون). وفقا للقرار الحكومي الجديد الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017 عن الجريدة الرسمية لقرارات الحكومة المصادق عليها من طرف الحكومة المادة 117: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها" وأضافت نص للمادة كتمم "العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية" ووفق المادة 117 من قانون المالية، فإن مخالفتي هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية المفعول.

الولايات المتحدة

صنفت وزارة الخزانة الأمريكية البيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل في عام 2013. لجنة تداول العقود الآجلة للسلع، صنفت بيتكوين كسلعة في سبتمبر 2015. بالنسبة لدائرة الإيرادات الداخلية، يتم فرض ضريبة على بيتكوين كملكية . في سبتمبر 2016، قضى قاض اتحادي بأن "بيتكوين هي أموال ضمن المعنى العادي لهذا المصطلح"



السعودية:

لم يتم حظر بيتكوين من قبل أي طرف حكومي في المملكة العربية السعودية. وقد حذرت مؤسسة النقد العربي السعودي فقط من استخدامها لأنها عالية المخاطر وغير معترف بها في السعودية، ولن يستفيد تجارها من أي حماية أو حقوق.

الأردن:

أصدرت الحكومة الأردنية تحذيرا يثبط استخدام بيتكوين وأنظمة أخرى مماثلة . يحظر البنك المركزي الأردني على البنوك، وصرف العملات، والشركات المالية، وشركات خدمة الدفع من التعامل بالبيتكوين أو العملات الرقمية الأخرى. في حين أنه حذر الجمهور من مخاطر البيتكوين، وأنها ليست عملة قانونية، لا يزال البيتكوين يقبل من قبل الشركات الصغيرة والتجار.

اليابان

تعترف اليابان رسميا بعملة بيتكوين والعملات الرقمية باعتبارها "وسيلة للدفع ليست عملة قانونية" المادة 2-5 من قانون خدمات الدفع في اليابان 25 مايو 2016. وفي مارس 2014، أجابت الحكومة اليابانية، ردا على سلسلة من الأسئلة التي طرحت في البرلمان الوطني، بقرار حكومي بشأن المعاملة القانونية للبيتكوين في شكل إجابات على الأسئلة لا يرى القرار البيتكوين كعملة ولا سند بموجب القانون المصرفي الحالي والأدوات المالية وقانون الصرف، الذي يمنع البنوك وشركات الأوراق المالية من التعامل بالبيتكوين. ويقر القرار أيضا بأنه لا توجد قوانين تمنع الأفراد أو الكيانات القانونية دون قيد أو شرط من الحصول على بيتكوين مقابل سلع أو خدمات. قد تنطبق الضرائب على البيتكوين



وفقا لنيكي أسيان ريفيو، في فبراير 2016، "اقترح المنظمون الماليون اليابانيون التعامل مع العملات الافتراضية كوسيلة للدفع تعادل العملات التقليدية." مدينة هيروساكي تقبل رسميا التبرعات بالبيتكوين بهدف جذب السياح الدوليين وتمويل المشاريع المحلية. في عام 2017، اعترفت حكومة البلاد رسميا بالبيتكوين كوسيلة للدفع. .

ماليزيا:

في 4 نوفمبر 2013، التقى بنك نيغارا ماليزيا مع أنصار بيتكوين المحليين لمعرفة المزيد عن هذه العملة ولكن لم يعلق على الأمر في ذلك الوقت. أصدر البنك المركزي البنزي بيانا في 6 يناير 2014 بأن البيتكوين غير معترف به كعملة قانونية في ماليزيا. ولن يقوم البنك المركزي بتنظيم عمليات بيتكوين في الوقت الحالي، ويجب على المستخدمين إدراك المخاطر المرتبطة باستخدام بيتكوين.

في 4 أكتوبر 2017، أعلن البنك المركزي الماليزي أن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي حظر العملات المعماة في ماليزيا سيتم الحسم فيه قبل نهاية العام. .

سنغافورة:

وفي ديسمبر 2013، أفادت التقارير بأن سلطة النقد في سنغافورة ذكرت أنه "سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعتها وخدماتها أم لا فهو قرار تجاري لا تتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة.

في 22 سبتمبر 2013، حذرت سلطة النقد في سنغافورة المستخدمين من المخاطر المرتبطة باستخدام البيتكوين مشيرة إلى أنه "إذا توقفت البيتكوين عن العمل، قد لا يكون هناك طرف محدد مسؤول عن رد أموالهم أو بالنسبة لهم لطلب المساعدة وفي ديسمبر 2013 ذكرت سلطة النقد في سنغافورة "أنه سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعتها وخدماتها



أم لا فهو قرار تجاري لا تتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة وفي يناير 2014، أصدرت هيئة الإيرادات الداخلية في سنغافورة سلسلة من المبادئ التوجيهية الضريبية التي يمكن بموجبها معاملة معاملات بيتكوين على أنها تبادل مقايضة إذا تم استخدامها كطريقة دفع للسلع والخدمات الحقيقية. وسيتم فرض الضرائب على الشركات التي تتعامل بعملات البيتكوين على أساس مبيعاتهم من البيتكوين .

ألمانيا:

في 19 أغسطس 2013، أعلنت وزارة المالية الألمانية أن بيتكوين هو الآن أساساً "وحدة حساب" ويمكن استخدامها لغرض الضرائب والتجارة في البلاد، وهذا يعني أن المشتريات التي تمت معها يجب أن تدفع ضريبة القيمة المضافة كما هو الحال مع معاملات اليورو. وأضافت الوزارة أنها لا تصنف كعملة أجنبية أو أموال إلكترونية ولكنها "أموال خاصة" يمكن استخدامها في "دوائر المقاصة المتعددة الأطراف".

أصدرت وزارة المالية الفرنسية قوانين في 11 يوليو 2014 المتعلقة بتشغيل المهنيين للعملة الافتراضية، والتبادلات، والضرائب.

و من خلال ما سبق يتضح لنا أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسمياً بأن البيتكوين نوع من النقود الإلكترونية، وهو ما يسمح للحكومة الألمانية بفرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين ، في حين تبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب.



و على صعيد آخر فإن حُكماً قضائياً قد صدر من قاضي أمريكي فيدرالي بأن البتكوين هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي على الرغم من عدم وجود اعتراف حكومي رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك فإن شركة " روبوكوين " ومقرها " لاس فيجاس " والمشهورة بمدينة القمار قد ركت أول جهاز صراف آلي **ATM** في العالم لعملة البتكوين في مدينة فانكوفر الكندية، لتصبح كندا هي أول دولة تحتضن مثل هذا الجهاز، وصرحت الشركة بأنها تزمع تركيب جهازين آخرين في وقت لاحق، أحدهما في مدينة كالاجاري الكندية، والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية وسيتم تركيب الجهاز الذي يطلق عليه اسم " **Kiosk** " في مدينتي سياتل وأوستن الأمريكيتين، وهو يشبه إلى حد كبير جهاز الصراف الآلي التقليدي، ولكنه يضم مساحات ضوئية لقراءة وثائق إثبات الهوية الشخصية مثل رخصة القيادة أو جواز السفر لتأكيد هوية المستخدمين.

العملة الافتراضية البتكوين راج تداولها حول العالم بإعتبارها أداة مالية يميل سعرها إلى التقلب وهو ما يجعلها أداة لتحقيق أرباح بالمرهنة وخاصة أن البتكوين الخارج عن وصاية أي سلطات مالية لأي دولة ارتفعت قيمته لأكثر من مليون مرة خلال 5 سنوات، حيث كان الدولار يساوي 1000 بتكوين عند صدوره سنة 2009، وتجاوزت قيمته الآن ال 1090 دولار لقترب من سعر الذهب ويصل حجم تداول البتكوين 15 مليار دولار، وهو ما جعل البتكوين يفرض حضوره ويكتسب شهرة واسعة في دول شرق آسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى الخليج بعد إعلان مطعم " **the pizza guys** " في دبي إضافتها كخيار للدفع الى جانب البطاقة الائتمانية والعملة النقدية لتصبح أول شركة في المنطقة تقبل هذه العملة الافتراضية.



دوافع انتشار عملات البتكوين:

تتمثل اهم اسباب استخدام العملات الالكترونية في عدم وجود أي وسطاء أو أطراف ثالثة للتحقق من مصداقية الصفقات، مما يجعل المعاملات سريعة كما توفر العملات الرقمية مثل بتكوين بديلاً أرخص وأسرع بكثير في المعاملات النقدية خاصة بالنسبة للشركات او المستهلكين الذين يقومون بنقل الأموال عبر الحدود او لتاجر التجزئة التي تقوم بقبول المدفوعات من الزبائن عبر الإنترنت.

علاوة على ذلك، يمكن القيام بالمعاملات بسهولة من قبل أي شخص لديه هاتف جوال أو متصل بشبكة الإنترنت بالإضافة الى ذلك، فإن رسوم المعاملات المالية ضئيلة بالمقارنة مع رسوم بطاقات الائتمان، ويرى العديد من الخبراء ان استخدام العملات الرقمية يقلل من المخاطر المرتبطة بطريق الدفع عبر الإنترنت التقليدية التي من المحتمل أن تستعمل من قبل " قراصنة الشبكة العنكبوتية " لكشف البيانات الشخصية أو تفاصيل الحسابات المصرفية ¹.

و يرتبط ذلك بتراجع ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي التقليدي خاصة بعد الأزمة المالية في عام 2007، ففي عام 2009 أكد مؤسس بيتكوين " ساتوشي ناكاموتو " أن الثقة التي تأسس عليها القطاع المصرفي التقليدي تعرضت للتراجع بقوة نتيجة انتهاك خصوصية الأفراد،

¹ Campbell Harvey , Eric Tymoigne, Do Cryptocurrencies Such as Bitcoin Have a Future?, **The Wall Street Journal**, March 01, 2015, accessible at: <https://www.wsj.com/articles/do-cryptocurrencies-such-as-bitcoin-have-a-future-1425269375>.



وفي المقابل فإن العملات الالكترونية باتت بديلاً متاحاً للجمهور يتجاوز الثقة العمياء التي يعتمد عليها القطاع المصرفي التقليدي والعملات الورقية ¹.

و في السياق ذاته تتسم العملات الالكترونية بالعالمية، إذ لا ترتبط هذه العملة بدولة محددة، ويمكن التعامل معها دون التقيد بالحدود الجغرافية بالإضافة إلى عدم وجود بنوك مركزية مسؤولة عن طباعة الأموال مما يقلل من احتمالات التضخم الناجم عن صك العملة من دون النظر لتوازنات العرض والطلب، وفي المقابل فإن العملات الرقمية تتسم بمحدودية العدد مما زاد من قيمتها السوقية مع ارتفاع الطلب، فبعد أن كان ثمنها يساوي 6 سنتات فقط، ارتفع سعرها إلى ما يقارب 2500 دولار في مايو 2017.

العوائد الاقتصادية للبتكوين:

تعد البتكوين من أكثر العملات الالكترونية انتشاراً على المستوى العالمي، إذ تحولت البتكوين التي تم إطلاقها من جانب مبرمج أو مجموعة مبرمجين مجهولين تحت الاسم المستعار " ساتوشي ناكاموتو " إلى اقتصاد افتراضي موازي يتجاوز حجم اقتصاديات العديد من الدول الصغيرة.

و تشير التقديرات الى ان قيمة التعاملات الالكترونية بالبتكوين باتت تتجاوز أكثر من 11 مليار دولار ²، حيث بدأت العديد من الشركات والمؤسسات المالية للاستفادة من صعود

¹ John Naughton, "Why Bitcoin Scares Banks and Governments, **The Guardian**, April 07, 2013, accessible at: <http://bit.ly/2fYPoNX>.

² "Bitcoin Network", **Bitcoin Charts**, accessible at: <http://bitcoincharts.com/bitcoin/>



البتكوين والعملات الالكترونية من خلال قبول الدفع عبر الانترنت بهذه العملات، خاصة شركات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وشركات تصنيع الحواسيب الآلية مثل شركات ديل¹ وخدمات حجز الفنادق والطيران عبر الانترنت كما بدأ فرع الحزب الجمهوري في ولاية لويزيانا الأمريكية في قبول البتكوين كوسيلة للتبرع²، بالإضافة الى ذلك بدأت تظهر أجهزة الصرف الآلي للبتكوين في العديد من المدن الكبرى مثل لندن وطوكيو ونيويورك.

و يؤكد العديد من الخبراء أن تكنولوجيا البلوكتشين التي تعتمد عليها العملات الالكترونية سوف تؤدي لتغيير تنفيذ المعاملات المالية بصورة جذرية من خلال تعزيز الثقة في التعاملات المالية عبر الانترنت التي تتسم بالسرعة، وهو ما يتناسب مع احتياجات القطاع المصرفي والاسواق المالية لتداول الاسهم والسندات³، وهو ما دفع بعض البنوك العالمية الكبرى للاستفادة من هذه التكنولوجيا مثل بنك " أوف أمريكا "، وبنك باركليز " البريطاني، وبنك يو بي اس السويسري، حيث اعتمدت هذه البنوك على شركة " آر 3 " للتكنولوجيا لتطوير استخدام البلوكتشين في القطاع المصرفي.

¹ Dell Now Accepts Bitcoin, **Dell Website**, accessible at:

<http://dell.to/1sy2HJ4>

² Tanaya Macheel, Louisiana State Republican Party Now Accepts Bitcoin, **CoinDesk**, September 17, 2014, accessible at:

³ Luisa Geiling, Distributed Ledger: The Technology behind Virtual Currencies: The Example of Blockchain, **BaFin Website**, March 1, 2016, accessible at: <http://bit.ly/2ecP9Tz>



البتكوين هو الأشهر وليس الأوحيد:

لعل البتكوين هو العملة التشفيرية الأكثر شهرة على الشبكة العنكبوتية ولكنها ليست العملة التشفيرية الوحيدة، حيث يتوفر حالياً ما لا يقل عن 60 عملية تشفيرية مختلفة منها 5 عملات على الأقل يمكن وصفها بالرئيسية بناء على عدد المستخدمين لها واتساع بنية الشبكة التي تقبل التعامل بها، وعدد الأماكن التي تقبل التعامل بها وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية التشفيرية بالعملات الورقية الأخرى، وجميع العملات التشفيرية الموجودة حالياً تستنسخ المصدر المفتوح لعملة البتكوين مع إدخال بعض التعديلات عليه ومن ثم إطلاق عملة جديدة، ومن أمثلة هذه العملات:

1. Litecoin: اذا كان البتكوين هو الذهب فإن اللايتكوين هو الفضة، وتتميز عن البتكوين بأن عملية التنقيب أسهل.
2. Novacoin: وهي تختلف عن باقي العملات التشفيرية في أنها تجمع برامج الحماية داخل نواة العملة وهو ما يمنع الاعتداء عليها من قبل مجموعات التعدين.
3. Namecoin: تتميز بالندرة العالية حيث أن مجموع المصدر منها هو مليون وحدة فقط.
4. peercoin: تمتاز البيركوين بزيادة في كفاءة التعدين وتحسين الأمن والضمانات لتجنب سوء معاملة المعدنين، وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية.
5. Feathercoin: وتتميز بقدرتها على ضبط صعوبة التعدين في كثير الاحيان، كما أنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها.



الذهب والدولار والـ bitcoin:

لقد استمر النظام النقدي الذي نشأ عن قرار مؤتمر " بريتون وودز " في العمل حتى سنة 1971، حيث قررت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون عدم قبولها تحويل الدولار الى ذهب، هذا القرار أدى إلى إرتفاع سعر أونصة الذهب الى 600 دولار، وهو ما شكل ضربة قوية للدول التي باعت ذهبها واشترت به الدولار بسعر 35 دولار للأوقية، منذ هذا التاريخ اختفى النقد المسكوك من الذهب والفضة من التداول ولم تعد الدول تتخذها نقداً، وتحول معياري القيمة الى معدنين يُقومان بالنقد الورقي الذي لم يكن له قيمة إلا بمقدار غطاءهما له، وفي سنة 1976 قرر مؤتمر " جاميكا " للإصلاح النقدي استبعاد الذهب من النظام النقدي وعدم اتخاذه أساساً لتقدير قيمة العملات، وبهذا القرار تحول الذهب من نقد إلى بضاعة مادية.

و وفقاً لما تقدم فإن الدولار وعلى الرغم من تداوله العالمي ولعشرات السنوات لم يُدعم بالذهب، لذا فمن المستحيل في الوقت الحالي أن يقول أحدهم أن البتكوين وهي عملة إفتراضية غير ملموسة أن تُدعم بالذهب فهذا أول الاحتمالات التي يجب أن يضعها في الحسبان كل من يحاول التعامل بها أولاً لأنها بأبسط ما يمكن تسميته مبدئياً ب " الصفقة الخاسرة ".

مخاطر ومخاوف بشأن البتكوين:

بالرغم من أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملة الكترونية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن، وخاصة مع تزايد التعاملات الالكترونية بصورة كبيرة، إلا ان التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي الهوية ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود اي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامهما في عمليات غسيل



الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل اموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والإحتيال المالي، هذا بالإضافة الى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت السيطرة للسلطات النقدية لتلك الدول.

الأهم من هذا كله هو أن البتكوين عملة إحتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كومبيوتر ذكية ويحيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، ذلك نظراً لتعدد العمليات الحسابية اللازم اجرائها ليصبح المستخدم مُعدناً ويحصل على البتكوين، وهذا الاحتكار يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي نظراً لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم.

كيفية الحصول على البتكوين:

يتم استخراج عملة البتكوين عبر شبكة الانترنت بإستخدام برامج مجانية تُجري عمليات حسابية معقدة وموثقة، ويتم اصدارها من خلال عملية يطلق عليها " التعدين " يحتاج المستخدم فيها الى حل مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية المتسلسلة " الخوارزميات " لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف، تميل الى التعقد كلما ارتفعت الكمية التي يصدرها ، بعدها يتمكن من إصدار العملة وتحويلها إلى أصل في محفظة مالية الكترونية، يتم استخدامها بعد ذلك عبر شبكة الانترنت، مثلها مثل أي عملة في العالم، وغالباً ما تكون تحت اسماء مستعارة، لكنها لا تمتلك نفس خصائص العملة الحقيقية الورقية، فضلاً عن غياب أي غطاء قانوني لها، فبإمكان أي شخص لديه تجهيزات خاصة لإنتاج العملة.



تتم مراقبة تلك العملية التي يطلق عليها التعدين أجهزة ذات معالجات سريعة، مثل الحواسيب الحديثة أو الخوادم (السيرفرات) التي تستخدمها الشركات الكبرى¹ ، حيث يقوم المستخدم بتثبيت برامج التعدين على حاسوبه الخاص، وخلال تشغيله يكون قيد الاتصال مع شبكة البتكوين، وبالتالي فإن الحاسوب يبدأ في القيام بحسابات معقدة، وفك شفرات الحظر (البلوك)، أي التحقق من عمليات ارسال واستقبال البتكوين من محفظات جميع مستعملي البتكوين عبر العالم وكلما كانت إمكانيات حاسوبك أفضل ربحت أكثر.

و عندما يتم توليد مجموعة جديدة من القطع النقدية لدى كل مستخدم، يتم توزيع هذه المبالغ وفق خوارزمية معينة، بحيث لا يمكن أن تصل القيمة الكلية لعملات البتكوين الموجودة في السوق لأكثر من 21 مليون بتكوين، كما يحصل المستخدمون أصحاب قوة المعالجة الأعلى على حصة تتناسب مع مدى انتاج اجهزهم من العملات².

و يقول القائمون على بتكوين إن الهدف من هذه العملة التي تم طرحها للتداول أول مرة في عام 2009 م، هو تغيير الاقتصاد العالمي بالطريقة نفسها التي غيرت بها الويب اساليب النشر.

محفظة البتكوين الإلكترونية:

لقد أصبح استعمال البتكوين في التجارة أمراً عادياً ومتداولاً، عكس ما كان في بداياته، بل وأصبح التعامل بهذه العملة ونظيراتها الأمر المعقول خصوصاً على لسان المستثمرين، لكن وقبل استعمال هذه العملة لا بد للشخص أن يفهم بعض المصطلحات خصوصاً معنى محفظة البتكوين او الحافظة او المحفظة الالكترونية، فما هي تلك المحفظة وما هي أنواعها ؟

¹ عبدالليل حبوب، "ما هو تعدين البيتكوين Bitcoin Mining - ؟" بتكوين العرب، على

الرابط <http://goo.gl/zfwCoH>.

² أنس المعراوي، «ماهي عملة Bitcoin الإلكترونية؟» البوابة العربية للأخبار التقنية، على

الرابط <http://goo.gl/nISY4E>.



محفظة البتكوين:

المحفظة الالكترونية بشكل عام هي مخزن فردي للاستعمال الشخصي حيث تقوم بحفظ وحماية مجموعة من البيانات ضد طائلة التجسس في ميدان العملات المشفرة، وتستعمل المحفظة كبنك شخصي يحتوي على رصيد قابل للشحن والتحويل، إن البتكوين هي عملة لا مركزية وبالتالي فهي لا تخضع لسلطة أي بنك، ومعناها بكل بساطة " هذه محفظتك اذا هذا هو البنك الخاص بك.

أنواع محافظ البتكوين:

مستخدمو البتكوين أو باقي العملات المشفرة البديلة وهي كثيرة يستخدمون المحفظة الالكترونية وهذا من اجل القدرة على أداء مختلف المعاملات التجارية من بيع وشراء وتحويل بين الأرصدة التي تتعامل بالعملة المشفرة.

بشكل عام، محفظة البتكوين هي بنك فردي لا يخضع سوى للمستخدم نفسه، هذا البنك محمي بخوارزمية تشفير معقدة تجعل من المستحيل معرفة البيانات الشخصية إضافة إلى استحالة تتبع المعاملات التي تتم بين الأرصدة، لكل محفظة رقم تشفيري معين يدعى المفتاح ويعتبر عنوان يتم نشره خلال مختلف المعاملات التجارية من بيع وشراء.



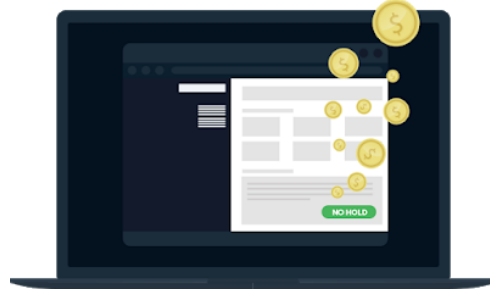
و تختلف أنواع محافظ البتكوين، ولكل نوع ميزة و عيوب:

1. المحافظ المكتبية:

يعتبر تطبيق المحفظة المكتبية هو المنشأ الرئيسي الذي برزت منه باقي المحافظ لاحقاً ويُعد أكثر الأنواع أماناً.

يتم تحميل التطبيق في الحاسوب الشخصي إلا أن في هذا عيباً إذ بالتوازي و بنفس الوقت يتم تحميل السجل العام بحجم أكثر من 70 جيجا بايت وهذا ما يعتبر إزعاجاً لبعض المستخدمين، كما أن تثبيت التطبيق على الحاسوب سيجعله عرضة على الدوام لهجمات القرصنة ولهذا الكثير قد يلجأ الى استخدام الأنواع الأخرى.

و من أشهر المحافظ المكتبية نجد: محفظة بتكوين كور، وتعتبر أول محفظة بتكوين على الإطلاق، بمعنى أن هذا هو البرنامج الأصلي والأساس في عملة البتكوين.



2. محافظ على النت:



و هي الأكثر انتشاراً بين مستخدمي العملات المشفرة، يمكن شرحها بشكل عام أنها مجموعة من المواقع مختلفة المصدقية تقدم خدمة تطبيق المحفظة الالكترونية، وهناك مواقع عدة ولكل منها ميزاتها وعيوبها.

من أشهر هذه المواقع نجد، موقع بتكوين واليت ويعتبر هذا الأخير الأكثر مصداقية إضافة إلى ميزة إمكانية الدخول للحساب من أي حاسوب كان، عيوبه قليلة منها أن التطبيق يخضع لسياسة الموقع بحد ذاته.

3. محافظ نقالة:



توجد كثير من التطبيقات للمحافظ الالكترونية والتي يمكن تحميلها على الهواتف الذكية سواء بنظام الأندرويد أو على أجهزة ال آي فون وغيرها، طبعاً هناك اختلاف في المزايا والعيوب لكل منها.

من المزايا أنها نقالة ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت إضافة إلى عدم الحاجة إلى تحميل السجل العام والذي سيأخذ مساحة كبيرة على الهاتف.

من جانب العيوب نجد أنها قابلة للقرصنة أو الضياع بمعنى مبسط " ضياع هاتفك يعني ضياع محفظتك ، ومن أشهر التطبيقات وأكثرها استخداماً نجد:

Xapo,pafxul,blockchain

4. محافظ الأجهزة النقالة:



في الآونة الأخيرة ظهر ما يسمى بمحافظ الأجهزة النقالة أو ما يسمى بـ _____:

Bitcoin hardware wallets

وهي محافظ تستخدم كحسابات بنكية متنقلة تُحفظ في أجهزة مختلفة الأحجام ذات منافذ يو اس بي يمكن ربطها بأجهزة أخرى.

العديد من الشركات تستخدم هذه التقنية والتي تعتبر حديثة نوعاً ما، وعيوبها بديهية وهي ضياع الجهاز إلا أن لها عديداً من المزايا إذ أنها تمتاز بنمط تشفير معقد جداً بمعنى آخر مستوى عالي من الحماية مع استحالة اختراق البيانات الشخصية.

وقد ظهر مؤخراً نوع آخر وهو محافظ البتكوين الورقية وهي عبارة عن مجموعة من الأوراق إن صح التعبير يُطبع عليها عنوان الحساب وهذا المشروع لا زال حديث النشأة ولم يلقى رواجاً كبيراً بين المستخدمين.

حماية المحافظ الالكترونية:

إن المحفظة الالكترونية هي عبارة عن بنك شخصي، وبالتالي فإن فقدانها يعني خسارة الحساب وما فيه من رصيد وبالتالي لا بد من أي مستخدم أن يتوخى الحذر وأن يأخذ بمختلف إجراءات الأمان والتي هي عديدة، نذكر منها:

استخدام كلمة سر طويلة وفريدة.

التأكد من تشغيل الكلمة السرية في حالة استخدام المحافظ النقالة

التأكد من نظافة الحاسوب وخلوه من الفيروسات.

أخذ الحيلة والحذر من اثناء المعاملات التجارية وعدم نشر العنوان الشخصي بشكل عشوائي¹.

نشرت رويترز في 13 سبتمبر/ أيلول 2017 خبرا مفاده "تراجع العملة الرقمية "بيتكوين" (Bitcoin) بنسبة تزيد على 10% على خلفية بيع المستثمرين لها بعد تحذير جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان من أن العملة الإلكترونية "بيتكوين" عبارة عن خدعة. وأشارت رويترز الى أن بيتكوين، والتي تزال العملة الرقمية الأكبر، شهدت مكاسب كبيرة في الأشهر الأخيرة لتصل إلى مستوى قياسي أقل بقليل من 5000 دولار في بداية سبتمبر/ أيلول بعد زيادة أكثر من خمسة أضعاف في السعر منذ بداية العام"، وقد استمر سعر البيتكوين في الانخفاض ليصل حاليا لنحو 3930 دولارا .

وقد جاء هذا الخبر لي طرح مزيدا من التساؤلات حول العملة الرقمية "بيتكوين" من حيث الرؤية الاقتصادية والشرعية لها.

¹ مقال منشور على موقع التقني للمعلوماتية.



بداية فإن البيتكوين كعملة افتراضية تتكون من عنوان رقمي مربوط بمحفظة إلكترونية وكل بيتكوين مقسم لمائة مليون وحدة تسمى ساتوشي، وعند شراء لسلعة ببيتكوين واحد فإن البيتكوين يتحول بضغط زر إلى محفظة البائع التي تمثل تطبيقا إلكترونيا. وإذا أراد شخص ما تحويل قيمة معينة من البيتكوين إلى شخص آخر فإنه يستخدم ما يسمى بالتوقيع الرقمي الذي يحتوي على رسالة التحويل، والرقم الخاص بالبيتكوين، والعنوان المعلن للشخص الذي سيستلم البيتكوين، وعندما يتم تحويل بيتكوين إلى محفظة أخرى فإن التحويل يذهب إلى شبكة البيتكوين ويدخل في عملية التأكد ويتم حفظه في سلسلة البلوكات (Blockchain).

وقد ظهر البيتكوين في بحث عن العملات المشفرة أصدره تقني مجهول لقب نفسه بـساتوشي ناكاموتي، وتم طرح البيتكوين للتداول في 2009 بقيمة \$0.0001 وارتفع في منتصف عام 2011 إلى \$35 ووصل في بداية 2017 إلى \$1000 ثم تصاعد البيتكوين بشكل سريع حتى وصل أقل بقليل من 5000 دولار في بداية سبتمبر الحالي.

ومن المعارف عليه اقتصاديا أن البشرية عرفت من النظم النقدية ما هو سلعي وما هو ائتماني. وقد بدأت النظم النقدية السلعية بالمقايضة فالنقود السلعية فالنقود المعدنية ثم النقود النائية التي كانت تنوب عن الذهب والفضة في التبادل وتصرف بهما عند الطلب. أما النظم النقدية الائتمانية فهي نظم لا تستمد فيها النقود قيمتها من ذاتها، ولكن من قبول الأفراد في معاملاتهم لها. لذا فطبيعة المادة المصنوعة منها النقود الائتمانية ليس لها اعتبار، والسمة الأساسية لها هي انقطاع صلتها كنقد عن قيمتها السلعية، فهي أقل منها بكثير. والنقود الائتمانية لا اعتراض عليها ابتداء في الإسلام ما دامت تتسم باحتفاظها بالقوة الشرائية ولا تستخدم مصدرا للإيراد.



إن نظرة الإسلام للنقود بصفة عامة تتفق مع ما جاء في تعريفها الاقتصادي الذي يركز فيه الاقتصاديون على وظائف النقود متجاوزين تعريفها بسلطة الإصدار أو المكون الذاتي لها، حيث تعرف النقود بأنها: أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ويصلح في الوقت ذاته مقياساً للقيم وحفظ الثروة وتسوية الديون والالتزامات. وقد فطن العديد من الفقهاء المسلمين لوظائف النقود الأساسية من كونها مقياساً للقيم، ووسيطاً للتبادل، ومستودعاً للقيمة، ومعياراً للمدفوعات الآجلة قبل أن يهتدي إليها الفكر الاقتصادي التقليدي، وتناولوها في كتبهم بالبيان والتوضيح ومنهم الإمام الغزالي والكاساني وابن الهمام وابن العربي وابن تيمية وابن القيم وابن خلدون وغيرهم.

لذا فإن الطبيعة السلعية للنقود من كونها ذهباً أو ورقاً أو خلاف ذلك ليست محل اعتبار ما دامت تؤدي وظائفها بصورة شرعية، وقد هم الخليفة العادل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- باتخاذ الدراهم من جلود الإبل، وما منعه من ذلك إلا خشيته على البعير من الانقراض.

وها هو ابن تيمية يعكس المنظور الإسلامي للنقود بقوله: "وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها. ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت.. فالعبرة شرعاً بقيام النقود بوظائفها بأن يتاجر بها باعتبارها وسيطاً للتبادل لا المتاجرة فيها وتحويلها إلى سلعة والخروج بها عن وظائفها.



وبالنظر إلى عملة البيتكوين كعملة افتراضية نجد أن هناك غرر وجهالة بمن يصدرها ومن ثم بالجهة التي تضمن إصدارها، كما أنها تفتقد للقبول العام عالميا باعتبارها عملة عالمية، وغلبت عليها المضاربات، فأصبح تحرك سعرها يتسم بالتذبذب والمغالاة، وتحولت إلى كونها مصدرا للإيراد ووسيلة لغسل الأموال، وأصبح من الصعوبة اعتبارها مستودعا للقيمة، ومعيارا للمدفوعات الآجلة، وهو ما لا يتفق مع القواعد والمقاصد الاقتصادية الإسلامية .

لذا فإن قبول عملة البيتكوين إسلاميا - حتى لو تحققت في تداولها قواعد التعامل الشرعي بالتمائل والتقابض ولو حكما عند اتحاد الجنس، والتقابض ولو حكما دون التماثل عند اختلاف الجنس- مرهونا برفع الغرر والجهالة عنها من خلال معرفة الجهة التي تصدرها وقدرتها على ضمان الإصدار، وكذلك تحقيق القبول العالمي لها، وتوافر عوامل الأمان فيها بصورة تمنع تبخرها من حسابات مستخدميها بحواسيبهم الشخصية وضياع حقوقهم، والمتاجرة بها لا فيها، وهو ما لا يتوافر في وضعها الحالي بصورة تجعلها خدعة كما وصفها جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان. والله تعالى أعلم.



مستقبل انتشار البتكوين:

في الحقيقة يوجد صعوبة في توقع مصير العملات الافتراضية خاصة البتكوين، حيث أنها في مهب قوي في شدة جذب من شأنها أن تؤثر في صعود وهبوط وهبوط نسب تداولها عالمياً، وعلى الرغم أن لها ميزات عديدة والتي من بينها أنها تساهم في رفع كفاءة عمليات الدفع والتسوية، أصدرت الحكومة الصينية وحكومات أخرى قرار بإلغاء تداول العملة الافتراضية، ويتردد البعض من المستهلكين باستبدالها بالعملة الرسمية في عمليات البيع والشراء وخاصة الشراء الآجل حيث أنه من الممكن في ظل تذبذب قيمة البتكوين أن تتأثر مديونية المستهلك أضعاف مضاعفة وذلك لهشاشة العملة وعدم إمكانية السيطرة على السوق أو اللجوء إلى القضاء في حالة إهيار العملة.

و مثال ذلك ما حدث في 22 ديسمبر 2017 حيث أن قبل هذا التاريخ كانت العملة قد ارتفعت إلى أعلى معدلاتها، ثم انخفضت قيمتها 47 % لتصل إلى 10,035,00 دولار أمريكي في 30 يناير وقد اتفق المحللون على أن سبب الانخفاض هو موسم الأعياد والشراء وتسارع المستثمرين على بيع عملاتهم الافتراضية وكذلك تخطيط الدول لفرض قيود على الفرض قيود على البتكوين وتأثر سعرها كثيراً بعد التدابير الدولية الأخيرة مثل الصين، وعلى الرغم من أن التوقعات كانت تشير إلى استمرار صعود البتكوين بعد تحقيق أعلى مستوى له حوالي 20 000 دولار أمريكي في آخر عام 2017 ثم انخفض السعر إلى السعر الحالي والجدير بالذكر أن سعر البتكوين بدء بداية ظهوره في 2009 ببضعة سنتات أمريكية. ولا يزال التساؤل المطروح هنا:

ما هو مصير البتكوين إذا انتهى بيع ال 21 مليون بتكوين المتداول حالياً ؟
هي سيكون هذا العدد محدود أم سنجد المزيد من البتكوين في تُطرح للتداول !
و اذا ما تم طرح المزيد من البتكوين هل سيكون بنفس التذبذب الثمني ؟



أم سيكون هناك عوامل أخرى قد يتم ابتكارها لاحقاً يكون من شأنها ان تساهم في ثبات قيمته ؟

هل سنجد يوماً البتكوين يوماً عملة عالمية افتراضية شأنها شأن العملات الورقية العالمية كالدولار ؟

الحكم الشرعي للبتكوين:

قبل البدء بسرد الحكم الشرعي للبتكوين لابد من الإشارة إلى أي في هذا الكتاب المتواضع حاولت تسليط الأضواء على البتكوين كعملة افتراضية بدءاً من الفكرة ثم التعدين ثم التداول ولم أكن أريد الخوض في تفصيل العملة من حيث كونها عملة قابلة للتداول أم لا، وهل تنطبق عليها شروط العملة وما إلى ذلك، فقد وجدت أن الأستاذ الفاضل الدكتور عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب العقيل (الأستاذ المساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية) قد تطرق إلى الموضوع بشكل مفصل في بحثه الموسوم بـ (الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)) وهو من البحوث الأولى التي تناولت الموضوع بشكل فقهى واسع، وسأكتفي في بيان الحكم الشرعي بإدراج الفتاوى الصادرة من مجالس الإفتاء في العالم الإسلامي (في دولة فلسطين والكويت والسعودية ومصر والأردن) وغيرها من الدول التي أصدرت فتاوى تتعلق بالموضوع، ثم إدراج شيء من التفصيل عن ما يُسمى بالغرر كونه أحد الأسباب التي استند إليها الفقهاء والعلماء في تحريم البتكوين إضافة الى كونها ضرباً من ضروب القمار.



بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine

DAR AL-IFTA' AL-FALASTEENIYYA

دولة فلسطين
دار الإفتاء الفلسطينية

التاريخ : 25 / ربيع الأول / 1439 هـ

الموافق : 14 / كانون الأول / 2017م

الرقم: 16/2017/297

تقرر: 158/1

❖ حكم التعامل بالعملة الإلكترونية التي تسمى (البيتكوين). وحكم تعديليها.

❖ السؤال : ما حكم التعامل بالعملة الإلكترونية التي تسمى (البيتكوين)، وما حكم تعديليها؟

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فيمكن تعريف البيتكوين بأنه: خُرُفٌ من البيانات الإلكترونية المشفرة تجمع على شكل خواديمات معينة، ويتم فك تشفيرها للتعامل بها باعتبارها عملة رقمية افتراضية، لا تحتاج إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الإصدار أو التحويل، فهي أداة إلكترونية بحتة، ليس لها أي وجود فيزيائي محسوس.

والصمية الدارجة لتصنيع البيتكوين هي "التعدين"، والحقيقة أن هذا التعبير مضلل؛ لأنه لا توجد أي علاقة بين عملية تصنيع البيتكوين، وبين عملية التعدين التي تُنسب إلى استخراج المعادن وصكها.

فالحصول على البيتكوين يتم من خلال برنامج "يترك على جهاز الحاسوب ليقوم بحلّ المعادلات الرياضية، بالاستفادة من قدره المعالجة في الجهاز، حيث يقوم ذلك البرنامج بمعالجة الخوارزميات البنيانية، لينتج (كوداً لوعرضياً) هو البيتكوين، وهي عملية تحتاج إلى أجهزة حاسوب عملاقة، أو الاشتراك مع آلاف الأجهزة في عملية التصنيع على أساس القاسم الحر مع المصنّعين الآخرين؛ وعندئذٍ تعطى البيتكوينات لمجمع التعدين الذي يربط معه أول جهاز يقوم بالحل الصحيح، ويقوم بمجمع التعدين بتوزيعها على المشاركين المرتبطين به.

أما مجمعات التعدين التي يتركز حولها الأجهزة المرتبطة بها لحلول صحيحة، فتقع في الخسارة كلما أصبحت المكافآت التي تحصل عليها لا تعطي تكاليف الكهرباء، والصيانة، ونحو ذلك.

كما أنه لا بد من تخصيص تطبيق خاص بالبيتكوين، يوكل مهمة توليد (عنوان)؛ وذلك ليتم استخدام ذلك العنوان لإرسال التحويلات واستقبالها، وكل عنوان يملك مفتاحاً خاصاً، وآخر عاكساً، مرتبطين به، وبمجرد أن يستقبل (عنوان) ما بعض البيتكوينات، فإن إنفاقها يصبح ممكناً باستخدام المفتاح الخاص به، وما سيقوم به (المتقبّل) حينها هو استخدام المفتاح العام للتحقق من أن من قام بعملية التحويل هو صاحب المفتاح الخاص المرتبط بالعنوان المعني بالعملية، ولكن المشكلة الكبيرة هي أنه يستحيل إنفاق البيتكوينات المرتبطة بعنوان معين إذا تم فقد المفتاح الخاص المرتبط به، وعندئذٍ فإن كل الأموال المرتبطة بذلك المفتاح ستذهب من غير رجعة.

ويمكن تخصيص أهم خصائص البيتكوين بالنقاط الآتية:

• المجهولية: فالهدف الرئيس من اختراع البيتكوين هو أن لا تتصل البنوك المركزية ولا سواها من الهيئات في تنظيمه والإشراف عليه، حيث توجد البيتكوينات في محفظة إلكترونية واحدة يستطيع الأعضاء جميعاً الاطلاع عليها، ولكن لا يوجد أي ارتباط بين تلك البيتكوينات وبين أشخاص مالكيها، فلا يمكن تتبع الشخصية الحقيقية لمن يملكها، ولا فهي رائجة عند تجار المملوعات، مثل المخدرات والأسلحة والأعضاء البشرية وعسيل الأموال، ونحو ذلك.

P.O.Box: 20517 / من بـ 20517
P.O.Box: 1862 / من بـ 1862فاكس: +972/6262495 / فاكس: +972/2348603
فاكس: +972/2340065 / فاكس: +972/2348602

هاتف: +972/6260642 / هاتف: +972/2348602

البريد الإلكتروني: Al-Ram@Al-Ram.org

WWW.DARIFTA.ORG



حسابات أخرى لا يمكن استرجاعها، ولا تتوقف على المبالغ المتقيدة فقط، بل تتعداها لتتغير في قيمة العملة وخسرة الجميع، ومن المخاطر أيضًا: فقد المفتاح الخاص بمحفظة البيتكوين، حيث يصبح معه كل الرصيد بلا رجعة، وهو أمر يحدث إما بسبب تعقيد مفتاح المحفظة وعشوائيته، أو بسبب سرقة الهاتف المحمول أو الحاسوب الحائزين للمفتاح، أو عطلهما، ولا تقتصر المخاطر على الاعتراق أو التقد فقط، وإنما تقف إجراءات تنظيمية تتعداها بعض الحكومات كأحد أكبر الأسباب لفقد البيتكوينات؛ فهناك دول في العالم تعطل التعامل بالعملة الافتراضية وتحظر التعامل بها.

• محدوديتها: فإنتاج البيتكوينات صعب للغاية؛ لأن الفوارزيمات المنظمة لها مبنية بشكل يجعل إنتاجها عبر الحواسيب المتصلة يزداد صعوبة مع مرور الأيام، وذلك بزيادة تعقيد الطيف الذي يجب على المصنع لها أن يلجأ في حله، كما أن الكمية الإجمالية التي يمكن إنتاجها محددة بـ (21 مليون بيتكوين) ويغرق الإنتاج بعد ذلك.

• المقامرة: فتمتدع البيتكوين يعاقب مع المشاركين جميعاً بحل الأحجيات الفوارزمية، وتكون الكمية المنتجة من نصيب أول الناجحين بحل الأحجية، ويذهب جهد الآخرين سدى، مع خسارتهم لتكاليف الكهرباء والصيانة وغير ذلك.

• قيامها على مبدأ عدم الثقة: فمبدأ الثقة هو أساس رواج العملات المعدنية أو الورقية، وضمد تلك الثقة من قيمة العملة في ذاتها؛ كالذهب والفضة، أو من اعتمادها على اقتصاديات الدول التي تصدرها ودعم قيمتها، أما البيتكوينات فلا ضمان لها، فليس لها سلطة تنظيمية معلومة تصدرها وتضمنها، وليس لها سلطة رقابية، ولا وجود فيزيائي لها.

• لا تتوافر في البيتكوين شروط النقد الشرعي: فهناك فروق كثيرة بينه وبين الأمان المعروفة والمقبولة شرعاً، منها:-

1- يُشترط في النقد الشرعي أن يكون مقياساً للسلع والخدمات بشكل عام؛ أي أن تتوافر في العملة (علة الضمنية)، أما البيتكوين فهي مجرد أداة تبادل لسلع معينة وخدمات، وليس مقياساً للسلع والخدمات على إطلاقها، بل أكثر المؤسسات لا تعترف بالبيتكوين كعملة.

2- يُشترط في النقد الشرعي أن يصدر عن سلطة معلومة لا مجهولة، فواقع العملات أنها تصدر من قبل الدولة، أما البيتكوين فلا يصدر عن سلطة معلومة، بل يمكن إنتاجها من أشخاص يشتركون بعمليات تحصل على مقامرات ومخاضات كثيرة.

3- يُشترط في النقد الشرعي أن يكون شائعاً بين الناس، أما البيتكوين فهي عملة إلكترونية وهمية ليست شائعة بين الناس، وهي خاصة بمن يتداولها ويقر بقيمتها، بل إنها حظرت في دول كثيرة مثل الصين وروسيا، ومؤخرًا حظرت في المغرب وكذلك سلطة النقد الفلسطينية حظرت منها نظراً لخطورة التعامل بها على اقتصاد الدولة؛ بسبب نزوح رأس المال الوطني، واستبداله بطلب العملة التي يمكن أن تهبط قيمتها للصفر أو أن عرّض لتخويف فلكية.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

State of Palestine**DAR AL-IFTA' AL-FALASTEENIYYA****دولة فلسطين****دار الإفتاء الفلسطينية**

التاريخ : 25 / ربيع الأول / 1439 هـ

الموافق : 14 / كانون الأول / 2017م

الرقم : 16/2017/297

قرار : 158/1

ويظهر مما سبق أنَّ البيكون ليس من الأمان؛ لمخالفته أسس الشريعة، وفي ذات الوقت لا يمكن أن تكون من السلع؛ لأن البيكون لا تتبع أي رغبة استهلاكية عند الإنسان، فتُكثَّف على أنها: برنامج إلكتروني يُستعمل كأداة مُنقِّل، وتأخذ دور العملة أحياناً في بعض الأماكن وفي بعض الدول.

وعلى ذلك يرى مجلس الإفتاء الأعلى تحريم صدين البيكون ما دام واقعه كما وصفنا؛ لاحتوائه على العرر الفاحش وعصمه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه؛ لأنه ما زال عملة مجهولة المصدر، ولا ضمان لها، ولأنها شديدة القلب والمخاطرة والتأثر بالسلطان على مقاصدها، ولأنها تتيح مجالاً كبيراً للتصب والاحتيال والمضامعات.

وقد ورد النهي عن بيع المجهول وغير المضمون، كالأحاديث الناهية عن بيع المضامين والملاقح، وكذلك النهي عن بيع العرر، كالسمك في الماء، أو الطير في الهواء، ونحو ذلك مما يدخل في باب بيع العرر أو المجهول، إذ ينطبق هذا على واقع البيكون؛ فهي عملة مجهولة المصدر، ولا ضمان لها، فلا يجوز التعامل بها، لا صديناً ولا بيعاً ولا شراؤه.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل



أما موقف دولة الكويت من البتكوين فقد نُشر على موقع الملتقى الفقهي ما يأتي:

"قال عضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف الدكتور أحمد الحجي الكردي في تصريحات له "أنا مع ما ذهبت إليه الفتاوى الصادرة في مصر والسعودية من تحريم التعامل بعملة البتكوين، وهذا الأمر لم ينضج بشكل جيد وأنا مع التحريم بنسبة 90 %".

وأضاف الحجي حسبما نقلت عنه صحيفة "الرأي" الكويتية: الدلالات على التحريم كبيرة جداً، ولعل أبرزها الجهالة بما يتعلق بالتصرفات المالية وعدم وضوحها، وما زلت أدرس هذا، لكن نسبة التحريم عندي كبيرة جداً جداً.¹

أما موقف جمهورية مصر العربية:

فقد "أعلنت دار الإفتاء المصرية، الاثنين، عدم جواز تداول عملة "بتكوين" شرعاً والتعامل من خلالها بالبيع والشراء، وذلك لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة.

وقال مفتي الجمهورية، شوقي علام: "عملة البتكوين من العملات الافتراضية، التي طرحت للتداول في الأسواق المالية في عام 2009، وهي عبارة عن وحدات رقمية مشفرة ليس لها وجود فيزيائي في الواقع ويمكن مقارنتها بالعملات التقليدية كالدولار أو اليورو مثلاً."

وأضاف أن هذه الوحدات الافتراضية غير مغطاه بأصول ملموسة، ولا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط، وليس لها اعتماد مالي لدى أي نظام اقتصادي مركزي، ولا تخضع

¹ <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=17398>



لسلطات الجهات الرقابية والهيئات المالية لأنها تعتمد على التداول عبر الإنترنت بلا سيطرة ولا رقابة، وفقاً لبيان دار الإفتاء المصرية.

وأوضح علام أنه لا يمكن اعتبار هذه العملة الافتراضية وسيطاً يصح الاعتماد عليه في معاملات الناس وأمور معاشهم لفقدانها الشروط المعتمدة في النقود والعملات، حيث أصابها الخلل الذي يمنع اعتبارها سلعة أو عملة كعدم رواجها في النقود.

وأشار إلى أنه لا يوصى بـ"البتكوين" كاستثمار آمن لكونها من نوع الاستثمار عالي المخاطر، حيث يتعامل فيها على أساس المضاربة التي تهدف لتحقيق أرباح غير عادية من خلال تداولها بيعاً أو شراءً، مما يجعل بيئتها تشهد تذبذبات قوية غير مبررة ارتفاعاً وانخفاضاً. وأكد مفتي الجمهورية أنه استعان بعدد من الخبراء وعلماء الاقتصاد في اجتماعات عدة من أجل التوصل إلى حقيقة هذه المسألة ومدى تأثيرها على الاقتصاد¹.

ولم يقتصر الأمر على إصدار الفتاوى في بعض الدول بل تعداه إلى المنع قانوناً كما فعلت الجزائر حيث تضمن قانون المالية لعام 2018 والمنشور في الجريدة الرسمية:

" وجاء في المادة 117 من القانون الذي دخل حيز التطبيق أنه "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها".

وأضافت: "العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية".

¹ <http://cutt.us/ubn2F> موقع سكاي نيوز عربية:



ووفق المادة 117 ذاتها، فإن مخالفتي هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية المفعول حسبما افادت صحيفة الشروق الجزائرية".

الغرر^{1 2 3}

التعريف بالغرر:

الغرر في اللغة هو الخطر، والتغريب حمل النفس على الغرر.
(. يقال :غرر بنفسه وماله تغريباً عرضهما للهلكة من غير أن يعرف، والاسم الغرر)
والغرر في اصطلاح الفقهاء له تعريفات مختلفة حصرتها في ثلاثة اتجاهات:
أحدها :يجعل الغرر مقصوراً على ما لا يدري أيحصل أم لا يحصل؟
.ويخرج عنه المجهول، مثاله :تعريف ابن عابدين :الغرر هو الشك في وجود المبيع
وثانيها :يجعل الغرر مقصوراً على المجهول، ويخرج عنه ما شك في حصوله، وهو رأي الظاهرية
وحدهم، يقول ابن حزم :الغرر في البيع هو ما لا يدري في المشتري ما اشترى أو البائع ما باع.
وثالثها :يجمع بين الاتجاهين السابقين، فيجعل الغرر شاملاً لما لا يدري حصوله وللمجهول
مثاله :تعريف السرخسي :الغرر ما يكون مستور العاقبةوهو رأي أكثر الفقهاء
وهذا هو التعريف الذي اخترته، وفضلته على غيره من التعريفات؛ لأنه أجمعها للجزئيات الفقهية
التي أدخلها الفقهاء تحت الغرر.

¹ الصديق محمد الامين الضبري، الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد

الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993 م

² مثنى وعدالله يونس النعيمي، القول المبين في الرد على من أحز القول بالتأمين، دار ابن الاثير، 2009.

³ مالك الفضاة، أثر الغرر في المعاملات المالية، دار آمنة للنشر و التوزيع، 2012.



الأصول التي تندرج تحتها جزئيات الغرر:

يمتاز فقهاء المالكية على سائر الفقهاء بالتوسع في الحديث عن الغرر، ومنهم من أفرد له باباً، خاصاً، ووضع له تقسيماً يجمع شتاته، وقد نظرت في هذا التقسيم وتتبع الفروع الكثيرة، للغرر عند المالكية، وعند غيرهم فخرجت منها بتقسيم يكون بتوفيق الله بمثابة الأصول التي ترد إليها جميع فروع الغرر.

وهذا هو التقسيم الذي اخترته:

أولاً - الغرر في صيغة العقد، ويشمل:

- 1 - بيعتين في بيعة ٢ - بيع العربان 3 - بيع الحصاة
- ٤ - بيع المنازدة 5 - بيع الملامسة ٦ - العقد المعلق، والعقد المضاف.

ثانياً - الغرر في محل العقد، ويشمل:

- ١ - الجهل بجنس المحل ٢ - الجهل بنوع المحل.
- ٣ - الجهل بصفة المحل ٤ - الجهل بمقدار المحل.
- ٥ - الجهل بذات المحل ٦ - الجهل بأجل المحل.
- 7 - عدم القدرة على تسليم المحل ٨ - التعاقد على المعدوم.
- ٩ - عدم رؤية المحل.



أولاً - الغرر في صيغة العقد:

أعني بالغرر في الصيغة أن العقد على صفة تجعل فيه غرراً، أي أن الغرر يتصل بنفس العقد لا بمحله، فإذا قال شخص لآخر: بعثك داري هذه بكذا إن باع فلان لي فلان داره، فقال الآخر:

قبلت، فإن هذا بيع غرر؛ لأنه مستور العاقبة، ولكن الغرر فيه لا يتعلق بمحل العقد، وإنما يتعلق بذات العقد، فإن كلا من البائع والمشتري لا يدري هل يتم البيع أم لا يتم، ومرد هذا إلى الصفة التي انعقد بها العقد، وهي تعليقه على أمر محتمل الحصول، وسيوضح هذا أكثر ببيان المسائل التي تندرج تحت هذا الأصل، وهي:

بيعتان في بيعة:

ورد النهي عن بيعتين في بيعة في أحاديث صحيحة، وقد اتفق الفقهاء على القول بموجبها، فمنعوا أن يبيع الشخص بيعتين في بيعة.

ولكنهم اختلفوا في تفسير هذه الكلمة، أعني في الصور التي يطلق عليها هذا الاسم، والتي لا يطلق عليها، ولهم في ذلك عدة تفاسير، والتفسير المختار عندي أن يقال: بيعتين في بيعة، هو: أن يتضمن العقد الواحد بيعتين، سواء أكان على أن تتم واحدة منها، كأن يقول البائع: بعثك هذه السلعة بمائة نقداً، ومائة وعشرة إلى سنة، فيقول المشتري: قبلت، من غير أن يعين بأي الثمنين اشترى، ويفترقان على أن البيع لزم المشتري بأحد الثمنين، أم على أن تتم البيعتان معاً، كأن يقول البائع: بعثك داري بكذا على أن تبيعني سيارتك بكذا. وعلة المنع هي الغرر في العقد، فإن الذي يبيع السلعة بمائة نقداً، ومائة وعشرة إلى سنة، لا يدري أي البيعتين يتم، والذي يبيع داره على أن يبيعه الآخر سيارته، لا يدري هل يتم البيع.



أم لا؛ لأن إتمام البيع الأول متوقف على تمام البيع الثاني، فالغرر في الحالين موجود، إما في تعيين، البائع كما في الصورة الأولى، وإما في حصوله كما في الصورة الثانية، وواضح أن الغرر هنا يرجع إلى صيغة العقد لا إلى محله.

بيع الحصاة، وبيع الملامسة، وبيع المنابذة:

وردت أحاديث صحيحة تنهى عن هذه البيوع، وقد اتفق شراح الحديث والفقهاء على أن بيع الحصاة، وبيع الملامسة، وبيع المنابذة كانت من البيوع التي تعارف عليها العرب في جاهليتهم، وتعاملوا بها، ولكنهم ذكروا لنا صوراً متعددة.

ومختلفة يشملها النهي .والعلة المشتركة عند جمهور الفقهاء للنهي عن هذه البيوع الثلاثة في صورها المختلفة هي الغرر، الغرر في صيغة العقد، أو الغرر في محله، فمن التفاسير التي تجعل في هذه البيوع غرراً في صيغة العقد تفسير بيع الحصاة، بأن يتفق المتبايعان على بيع سلعة معينة بثمن معين، ويجعلا نبذا الحصاة من أحدهما إلى الآخر، أو وضعها على السلعة، أو سقوطها من يده، إمارة على لزوم البيع.

وتفسير بيع الملامسة بأن يتساوم الرجلان في سلعة، فإذا لمسها المشتري لزم البيع، رضي مالکها أم لم يرضاً وأن يقول البائع للمشتري :إذا لمست الثوب فقد بعته بكذا فيجعلان نفس اللمس بيعاً.



وتفسير بيع المنابذة بأن يقول: إذا نبذت عليك الشيء فقد وجب البيع بيني وبينك، أو أن يتساوم الرجلان في سلعة، فإذا نبذها البائع إلى المشتري لزم المشتري البيع، فليس له ألا يقبل، (أو أن يقول البائع للمشتري: إذا نبذته إليك، أو نبذته إلي فقد بعته بكذا. فهذه التفاسير تجعل في هذه البيوع غرراً في صيغة العقد، مردّه إلى تعليق البيع على نبذ الحصة، أو لمس الثوب أو نبذ السلعة، ويجعل بعض الفقهاء هذه البيوع من قبيل القمار.

البيع المعلق:

البيع المعلق هو ما علق وجوده على وجود أمر آخر، ممكن الحصول، بأداة من أدوات التعليق.

مثاله أن يقول شخص لآخر: بعته داري هذه بكذا إن باع لي فلان داره، فيقول الآخر: قبلت.

وعقد البيع لا يقبل التعليق، فإذا علق فسد البيع عند جمهور الفقهاء. وإحدى العلل في فساد البيع المعلق هي الغرر فإن كلا من المتبايعين لا يدري هل يحصل الأمر المعلق عليه فيتم البيع، أم لا يحصل فلا يتم، كما لا يدري متى يحصل في حالة حصوله، وقد يحصل في وقت تكون رغبة المشتري أو البائع قد تغيرت، ففي البيع المعلق غرر من حيث حصوله وعدمه، وفيه غرر أيضاً من حيث وقت حصوله، وفيه غرر كذلك من حيث تحقق الرضا وعدمه. عند حصول المعلق عليه. والحنفية يجعلون في التعليق قماراً، ففي الدر المختار لأنها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال، كما لا تعلق بالشرط؛ لما فيه من القمار.



البيع المضاف:

البيع المضاف هو ما أضيف إليه الإيجاب إلى زمن مستقبل، مثاله: أن يقول شخص لآخر: بعثك داري هذه بكذ وعقد البيع لا يقبل الإضافة عند جمهور الفقهاء، فإذا أضيف البيع إلى زمن مستقبل فسد من أول السنة القادمة، فيقول الآخر: قبلت. العقد. ويجعل الجمهور في الإضافة غرراً كما في التعليق، ولكنه من الواضح أن الغرر في التعليق أظهر منه في الإضافة، وذلك لأن العقد المعلق في أكثر صورته لا يدري هل يحصل أم لا يحصل، وإذا حصل لا يدري وقت حصوله، فهو عقد مستور العاقبة، أما العقد المضاف فإنه في أكثر صورته محقق الحصول، ومعروف وقت حصوله: فمن أين يأتيه الغرر؟

الحقيقة أني لا أكاد أجد غرراً في الإضافة إلا من جهة ما يحتمل أن يحدث في بعض الأحيان من زوال مصلحة أحد المتعاقدين ورضاه بالعقد عند مجيء الزمن المضاف إليه، فلو أن شخصاً اشترى سلعة بعقد مضاف، ثم تغيرت ظروفه، أو تغيرت السوق فانخفض سعر تلك السلعة في الوقت الذي أضيف إليه العقد، فإن المشتري يكره - من غير شك - تنفيذ ذلك العقد، ويندم على الإقدام عليه، بل ربما تغيرت السلعة نفسها، فيقع التراع بين المتعاقدين.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن الغرر يدخل العقد المضاف من جهة كون المتعاقدين لا يدريان في الوقت الذي أبرم فيه العقد، كيف يكون رضاهما بالعقد، ومصلحتهما فيه، عند ترتب أثره عليه، كما أنهما لا يدريان كيف يكون المبيع في ذلك الوقت.



ثانياً - الغرر في محل العقد:

محل العقد هو ما يثبت في أثر العقد وحكمه، ويطلق على ما يشمل البدلين في عقود المعاوضات وهو في عقد البيع المبيع والتمن.

والغرر فيهما يرجع إلى أحد الأمور الآتية:

الجهل بجنس المحل:

جهالة الجنس أفحش أنواع الجهالات؛ لأنها تتضمن جهالة الذات والنوع والصفة، ولهذا اتفق العلماء على أن العلم بجنس المبيع شرط لصحة البيع، فلا يصح بيع مجهول الجنس؛ لما في ذلك من الغرر الكثير).

ومن أمثلة جهالة الجنس التي يذكرها الفقهاء:

بعتك سلعة بعشرة أو بعتك شيئاً بعشرة.

-بعتك ما في كمي بعشرة.

غير أن في مذهب المالكية قولاً بجواز بيع مجهول الجنس، إذا شرط للمشتري خيار الرؤية.

وفي مذهب الحنفية قول أيضاً بالجواز وثبوت خيار الرؤية من غير شرط .

الجهالة بنوع المحل:

جهالة النوع تمنع صحة البيع كجهالة الجنس؛ لما فيه من الغرر الكثير، فلو قال شخص

لآخر: بعتك حيواناً بمبلغ كذا من غير أن يبين نوعه، أهو من الجمال أو من الشاء، فالبيع

فاسد لجهالة النوع.

تنص بعض كتب الفقه على اشتراط ذكر نوع المحل لصحة البيع، ويكتفي بعضها باشتراط الوصف فممن صرح باشتراطه القرافي؛ فقد ذكر في الغرر والجهالة يقعان في الفروق سبعة أشياء.... رابعها: النوع كعبد لم يسمه.

الجهل بصفة المحل:

اختلف الفقهاء في اشتراط ذكر صفة المحل لصحة البيع، وأكثرهم على اشتراطها: فالحنفية يرون أن المحل المشار إليه، مبيعاً كان أم ثمناً، لا يحتاج إلى معرفة وصفه، فلو قال: بعثك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الدراهم التي في يدك وهي مرئية له، فقبل: جاز البيع ولزم أما المحل غير المشار إليه، فقد اختلف فقهاء الحنفية في اشتراط وصفه، فقال بعضهم: هو شرط لصحة البيع، وقال آخرون: ليس بشرط؛ لأن جهالة وصف المبيع لا تفضي إلى المنازعة؛ لأن خيار الرؤية ثابت للمشتري، فله أن يرد المبيع إذا لم يوافقه، ولم يقبل مشروط الوصف هذا التعليل؛ لأن خيار الرؤية إنما يثبت بعد صحة البيع لرفع الجهالة اليسيرة، لا لرفع الجهالة الفاحشة الناتجة عن عدم الوصف هذا بالنسبة للمبيع، أما الثمن فلا خلاف بينهم في اشتراط وصفه.

والمالكية يشترطون لصحة البيع العلم بصفة المبيع؛ لأن في بيع مجهول الصفة غرراً، ويشترطون كذلك العلم بصفة الثمن؛ لأن في البيع بثمان مجهول الصفة غرراً.



رابعاً - ضابط الغرر المؤثر: ضوابط الغرر المؤثر :

1. أن يكون الغرر كثيراً بحيث يوصف البيع أنه بيع غرر: والغرر الكثير ثلاثة مواضع كما جاء في مقدمات ابن رشد حيث يقول: "والغرر الكثير المانع من صحة العقد يكون في ثلاثة أشياء، أحدهما: العقد، والثاني: أحد العوضين الثمن أو المثلون أو كليهما، والثالث: الأجل فيهما أو في أحدهما، فأما الغرر في العقد فهو مثل نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بيعتين في بيعة وعن بيع العربان وعن بيع الحصاة، وأما الغرر في الثمن والمثلون أو في أحدهما، فإنه يكون بثلاثة أوجه، أحدهما الجهل بذلك أو بمقداره، فأما الجهل بصفة ذلك فهو مثل أن يبيع جنيناً في بطن أمه أو غائباً على غير صفة وأما الجهل بمقداره فهو مثل أن يبيع الطعام بكيل مجهول أو يبيع سلعة بجزاف من الدنانير والدرهم، والثاني عدم القدرة على تسليمه وذلك مثل أن يبيع العبد الآبق والجمل الشارد، والثالث الجهل بمآل حاله (بمعنى أن يبيع التاجر شيئاً لا يدري ما يكون حاله بعد البيع إما لمرض أو ما يشابهه) وأما الغرر بالأجل في الثمن والمثلون فذلك مثل أن يبيع منه سلعةً بثمنٍ إلى قدوم زيد أو إلى موته ."

2. أن يكون الغرر أصيلاً في العقد، وذلك مثل بيع الشاة مع حملها فلا يجوز بيع الحمل دون أمه ويجوز بيعه مع أمه إن كان القصد شراء الأم لا الحمل فيكون الحمل تابعاً لا أصلاً في عقد البيع.

3. أن يكون الغرر في عقود المعاوضات المالية، وكما ذكرنا سابقاً فإن العلة من تحريم بيع الغرر هو مظنة التدابر والتشاحن والتباغض بين العباد ولا يتحقق ذلك إلا في عقود المعاوضات المالية.

4. أن لا يكون العقد مما تدعو له حاجة الناس وتعاملاتهم، وهذا الضابط يُرد إلى عرف الناس وعاداتهم وقد أشارت الدراسة لذلك في الموضوع السابق فإن دعت إليه حاجة الناس أصبح من الغرر المعفي عنه.



5. أن يمكن اجتنابه والتحرز منه، فإن لم يمكن التحرز منه عفي عنه للمصلحة وإلا فهو من الغرر المؤثر في العقود .

تم بعونه تعالى

أبرز المراجع

1. Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System,
Satoshi Nakamoto.
2. الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، د. عبدالله محمد بن عبد الوهاب
العقيل.
3. المخاطر المحتملة للاعتماد على العملات الالكترونية، غانم رافع يحيى.
4. البتكوين (رؤية اقتصادية شرعية)، أشرف دوابة.
5. النقود الاسلامية كما ينبغي أن تكون، عبد الجبار حمد عبيد السبهاني.
6. عملة البتكوين احمد محمد عصام الدين.
7. تعدين البتكوين، مقال مترجم للأستاذ ياسر منهل
8. ويكيبيديا.
9. مقالات متفرقة على الشبكة العنكبوتية.



المحتويات

1	البتكوين
3	توطئة
10	مفهوم العملات الالكترونية:
11	مفهوم العملات الالكترونية باعتبارها لقباً لموضوع البحث:
12	الفرق بين العملة الالكترونية والنقود الورقية:
17	مفهوم العملات الالكترونية:
17	دوافع انتشار العملات الالكترونية:
18	خصائص البتكوين:
20	الاعتراف الدولي بالعملات الافتراضية:
29	دوافع انتشار عملات البتكوين:
30	العوائد الاقتصادية للبتكوين:
32	البتكوين هو الأشهر وليس الأوحده:
33	الذهب والدولار والـ bitcoin:
33	مخاطر ومخاوف بشأن البتكوين:
34	كيفية الحصول على البتكوين:
35	محفظة البتكوين الألكترونية:
44	مستقبل انتشار البتكوين:
45	الحكم الشرعي للبتكوين:
51	الغرر
61	أبرز المراجع



هذا الكتاب منشور في

سِبْكَةُ الألوكة
www.alukah.net